



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية، بنوك و تسيير مخاطر

بعنوان

**تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية
لاقتصاد سنغافورة ، تركيا وماليزيا باستخدام نموذج VAR**

إعداد الطالبتين:

-حمادي بدرة

- مختاري فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: لحول عبد القادر رئيسا

الأستاذ: جبوري محمد مشرفا

الأستاذ: مغنية الهواري ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

السنة الجامعية: 2013-2014



إن الحمد لله الواحد الأحد، الصمد الرحمان الرحيم

نحمده سبحانه إن جعلنا مسلمين و أمرنا بالقران الكريم

بكل فخر و اعتزاز اهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا إلى الذين قال فيهم عز و
جل:

" و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من كان سندي في هذه الدنيا و كان لي مرشدا و دليلا وتحمل مشاق دري بطيب
خاطر

إلى من كرس حياته و جهده ليهيئ لنا الأرضية الملائمة للوصول إلى أسمى مراتب العلم و
الأخلاق، إلى أبي الحنون الغالي

إلى منبع الحب و الحنان، الشعلة التي أنارت دري إلى من أعطت دون أن تأخذ

إلى من زرعت بداخلي كل المعاني السامية إلى أُمي الغالية

إلى صديقتي و رفيقة دري إلى من كانت سندي و أختي

إلى الغالية فتيحة و كل عائلتها الكريمة

إلى إخوتي الأعزاء: خالد، عمر، إسماعيل، حمزة و إلى أختي الغالية

إلى صديقاتي: أمينة، آمال، رميساء، فاطمة

إلى كل زميلاتي و زملائي بقسم العلوم الاقتصادية و خاصة تخصص مالية، بنوك و تسيير
مخاطر

إلى كل من نسيهم قلبي و لم ينساهم قلبي



الاهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" سورة التوبة الآية 105

اهدي عملي وثمره جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد علي توفيقه ونعمته علي

إلى من غمرتني بحنانها وكان رضاؤها سر توفيقني نبع الحنان-ماما الحبيبة-

إلى قدوتي الغالي يا من بدعائه انفجرت كربي وأحزاني وكر الأمان- بابا الحبيب -

رائع أن تقطف ثمار جهد دام سنوات والأروع أن تهديها إلى من ساعدك على الوصول

إلى أروع من عرفت وبيتهم دخلت وطعامهم أكلت ومن دعائهم فهلت ومن أسلوبهم

تعلمت والى ابنتهم ساندت وتقربت إلى مهجة الروح وبهجة الحياة أمي الغالية فاطمة

والي الذي وهبنا بدعائه سر النجاح أبي الغالي عبد القادر

إلى من يذكرها القلب قبل أن يكتبها القلم وينطق اللسان إلى أختي وصديقتي ورفقة دربي

إليك يابلسم الروح وعطر الذي يفوح إليك أنت التي شهدت معي الأيام وسهرت معي

على إتمام هذا العمل الليلي إلى اغلي أحب الناس على قلبي، صديقتي الحلوة بدرة

إلى الذين مهما كبرت طفلة بينهم ومهما كتب قليل جدا عليهم إلى أخواتي حفظهم الله

عائشة، مخطارية، مليكة، منى، إلى أخي العزيز حفظه الله

إلى من تفرح العين للقائهم: أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي والى كل من يحمل لقب "مختاري"

والى كافة الأصدقاء وزملاء الدراسة والى من يحبني ويرفع من مقامي الي كل هؤلاء

اهدي هذا العمل

والى كل من لم تسعهم مذكرتي وسعتهم ذاكرتي

الملخص:

يعتبر النظام المالي محرك أساسي لاقتصاد أي دولة من خلال مجموعة الوظائف التي يؤديها ، فهو أهم وسيط للتبادل و تقاس درجة تطوره بناءا على مجموعة من المؤشرات المعمول بها و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالزيادة في حجم الناتج الحقيقي و الذي يتحدد بمجموعة من العوامل التي من خلالها يمكن قياس درجة النمو الاقتصادي.

و بناءا على ما سبق يدرس هذا البحث العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في عينة الدول المدروسة خلال الفترة 1980-2010 باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ، و كانت نتيجة الدراسة وجود علاقة ايجابية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.

Résumé :

Le système financier est le moteur essentiel de l'économie de tout pays à partir l'ensemble des fonctions effectuées par ce dernier (Le système financier) car il est le vecteur le plus important d'échange et on peut mesurer son développement a partir d'un ensemble des indicateurs applicables et de leur impact sur la croissance économique qui s'exprime par l'augmentation dans le volume du véritable résultat qui se caractérise par un ensemble des facteurs qui nous a permet de mesurer le degré de croissance économique .

Selon les études précédentes consternant la relation entre l'évolution du système financier et la croissance économique dans les pays de l'échantillon pendant la période 1980-2010 en utilisant le model faisceau de régression personnel VAR dont les résultats de notre études montrent l'existence d'une relation positive se dirige de développement du système financier vers la croissance économique.

يعتبر النظام المالي أهم عنصر في التنمية الاقتصادية وتظهر أهميته من خلال وظيفته باعتباره مجمع الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية وتوزيعها على الوحدات الاقتصادية ذات العجز وفي هذا المجال يعتبر الاقتصادي شومبيتر من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في النمو الاقتصادي باعتباره يمثل أهم وسيط للتبادل له صفات الاستقرار والقبول على نطاق واسع يقلل من تكاليف المعاملات ويسهل العمليات التجارية يشجع على الادخار ويزيد من كفاءة استخدام الموارد المالية.

حيث اخذ موضوع التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي حيزا كبيرا في الأهمية والتناول في العقود الأخيرة سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية الأكاديمية أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها ويعنى بها الموضوع.

يعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فهو احد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي إذ هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين ورغم الانتقادات الموجهة لمعيار النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس التنمية إلا انه مازال المقياس أكثر استعمالا وانتشارا في مجال قياس الأداء التنموي.

وبهدف تحفيز ودعم النمو الاقتصادي في ظل العوامل والمحددات الحديثة له قامت مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بتكييف سياستها الاقتصادية وفق هذه المتطلبات الجديدة للنمو الاقتصادي .

تطورت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة التي بحثت العلاقة بين التطور المالي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي والتي حاولت أن تأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف في هياكل النظام المالي والمصرفي لكل دولة ومدى فعاليته في رفع وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي.

و في حقيقة الأمر أشارت الكثير من الدراسات الأدبية المتعلقة بتطور الهياكل المصرفية والمالية لدول لها تأثير على النمو الاقتصادي ويكون ذلك إما بشكل مباشر من خلال فعالية الأنظمة المالية وكفاءتها في تحقيق مردودية عالية إضافة إلى التحرير المالي ودوره في رفع قدرة الجهاز المالي على استيعاب المنافسة الخارجية واحتوائها بشكل غير مباشر من خلال ضعف الاستثمار وتراجع التجارة وتطور القطاع المالي فمثلا يمكن القول ان الدول التي تمتلك نظام مالي متطور وكفاء وصلت إلى تحقيق ناتج محلي كبير وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي اكبر في حين شهدت الدول التي تعاني من قصور وضعف

كبير في أنظمتها المالية إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي مما يقود إلى تعطيل الدورة الاقتصادية وبالتالي تخفيض النمو الاقتصادي.

1-الإشكالية :

تبعاً للعرض السابق يتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث و التي تم بلورتها في التساؤل التالي:

ماهو تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية؟

وهو سؤال جوهرى يقود إلى مجموعة من الأسئلة الجزئية التي يكون الجواب عنها

ضروريا من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أهم تلك الأسئلة:

1. ما مفهوم النظام المالي وما مكوناته وما هي مؤشراتته؟
2. ما مفهوم النمو الاقتصادي ؟
3. ما هي محددات النمو الاقتصادي واهم معوقاته ؟
4. ما هي أهم مؤشرات تكوين علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي؟
5. ما مدى تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ؟

2-الفرضيات:

سنحاول الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة وذلك استنادا الي الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة سببية ايجابية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي من خلال قدرة الجهاز المصرفي علي حشد المدخرات وتوظيفها في النشاط الاقتصادي وهو ما من شأنه أن يترك أثرا إيجابيا في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي .
2. ان كفاءة الأسواق المالية من شأنها ان تؤثر على ارتفاع معدلات النمو باعتبارها وسيلة استثمار وتجميع مدخرات.
3. من خلال الدراسات التطبيقية و القياسية السابقة و بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن اعتبار ان التطور المالي من شأنه ان يسبب تغيير في النمو الاقتصادي.

3-أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لموضوع أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي وان كان فيه كثير من التشويق للبحث والتعمق إلا انه ليس موضوعا سهلا ومع كل ذلك لم نتردد في اختياره لعدة أسباب أهمها:

1. صلته وتماشيه مع التخصص
2. حداثة الموضوع وبروزه على الساحة الاقتصادية ما جعله حديث قطاع واسع من المهتمين وعلى مختلف المستويات وهو ما حرك فينا الرغبة في المزيد من الاطلاع عن الموضوع من اجل الاستفادة والإفادة .
3. الأخذ بعين الاعتبار اقتراح ورأي الأستاذ المؤطر فيما يخص الموضوع.
4. ميلنا للبحث في هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولته وأملنا ان تعطي هذه الدراسة شيئا جديدا ولو بسيطا في هذا الحقل من الدراسات.
5. ديناميكية الموضوع وصفته بالاستحداث والتغير.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بشكل كبير على مفهوم النظام المالي وهيكله والياته من ناحية والتعرف على النمو الاقتصادي واكتشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي فهو إلى جانب عرض مختلف التوليفات النظرية التي تجمع المتغيرين فهو يوفر مرجعا علميا لمن أراد الرجوع إليه فهي من الدراسات القليلة التي تمت على الاقتصاديات بالمنهج القياسي .

5-أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع مهم وهو موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين ونظرا لأهميته حاولنا ان نتطرق اليه من بعض الجوانب وكذلك نظرا لنقص المراجع التي تسلط الضوء على هذا الموضوع خاصة باللغة العربية وقد قمنا بهذه الدراسة لتزويد المكتبة بمرجع جديد يستفيد منه الطلبة في السنوات القادمة ان شاء الله كما تكمن أيضا أهمية بحثنا هذا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها.



6- منهج المستخدم في البحث:

-للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم التحولات التي شهدتها النظام المالي، وعرض مختلف التوليفات الخاصة بالإطار النظري للنمو الاقتصادي وتقديم وصف العلاقة القائمة بين هاتين الظاهرتين بينما تم استعمال المنهج التحليلي عن طريق استخدام القياس الاقتصادي، الذي يعتبر ضرورياً لتشخيص وقياس ومعالجة هذه الظواهر ونمذجة العلاقة المتواجدة بينهما.

ولمعالجة هذه النمذجة تم استخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية والمتمثلة في النموذج القياسي المعروف بشعاع الانحدار الذاتي VAR .

7-فترة الدراسة:

تتوفر لدينا جملة من البيانات حول كل من مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي لعينة من دول العالم " سنغافورة، تركيا و ماليزيا ، خلال فترة الممتدة ما بين 1980-2010 باستعمال قاعدة بيانات البنك العالمي.

8-أسلوب البحث وجمع البيانات:

فقد اعتمدنا في الغالب على مجموعة من بحوث والدراسات لها صلة بالموضوع كانت قد نشرت في دوريات متخصصة او قدمت في شكل أوراق بحثية في ملتقيات علمية، الي جانب البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير و اطروحات الدكتوراه، وكذلك البحوث والدراسات على شبكة الانترنت، بالإضافة الي ذلك اعتمدنا أسلوب المسح المكتبي من اجل الالمام بمجموعة من مراجع تساير حداثة الموضوع من اجل الاستفادة والإفادة.

9-الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات النظرية

يعتقد كثير من الاقتصاديين بالدور الرئيسي الإيجابي للوسطاء الماليين والمؤسسات المالية، كما يؤكد هؤلاء منذ شومبيتر (1934) على وجود علاقة سببية، فقد أكد شومبيتر على أهمية القدرة الإبداعية للانتماء في التأثير على النمو الاقتصادي , فالمنظم المبدع من وجهة نظر شومبيتر الذي يجسد عملية التنمية



لا يمكنه أداء هذا الدور بدون تمويل يكفل، له تبني التقنية في استثماره الجديد .. فهو من وجهة نظر شومبيتر "لن يكون منظماً قبل أن يكون مديناً بعض الوقت"¹

فالتتمية والتمويل تربطهما علاقة عضوية حيث " أن عملية التمويل ومنح الائتمان تسهم في توظيف الاقتصاد لخدمة أغراض المنظم وفقاً لحاجته، أو بعبارة أخرى منحه القدرات الإبداعية للإنتاج² كما يرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة المخاطر وإشراف ومتابعة للاستثمارات وتسهيل

للمعاملات كلها ضرورية لأي تقدم وتطوير ونمو في المخترعات والأساليب التقنية اللازمة للنمو والتتمية.³

كما أن اللورد كينز (1936) ضمن تحليله للنظرية العامة يفترض وجود سوق منظم وكفاء للنقود، فهو ينحى منحى شومبيتر في هذا الجانب مفترضاً دوراً هاماً لتوازن القطاع المالي وتوازن سوق النقود في التوازن العام للاقتصاد . إذ أن غياب الأدوات والمؤسسات المالية سيحد من تحول المدخرات إلى استثمارات، وهو ما يجد أثره السلبي في شكل انخفاض في معدل نمو الدخل والنواتج⁴.

وهكذا تحتل قضية الوساطة المالية ودورها في النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في أدبيات الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر . ولعله من المفيد تتبعاً لأهم هذه الأدبيات في هذا الجزء تقديم عرض مختصر للإسهامات النظرية لهذه الأدبيات إذ يتناول رؤية المدرسة الهيكلية التي ترى أن أهمية الوساطة المالية للنمو الاقتصادي والتتمية تأتي من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتحويلها للاستثمار ، ثم استعراض أهم الإسهامات النظرية لنماذج النمو الداخلية Models Endogenous التي حاولت إبراز الدور المحتمل للوساطة المالية في النمو الاقتصادي مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النمو الاقتصادي الحديثة.

¹ "The Theory of Economic Development" by Redvers Opie, Cambridge, 1936, p. 356.

² Ibid

³ Ibid

⁴ Keynes, John M., (1936), *The General of Employment, Interest, and Money*, Macmillan, London, pp 74-85.



1-المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذ ستينيات القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي.¹ هذه الأهمية لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها للنمو الاقتصادي من خلال كون مؤسسات الوساطة المالية تعمل على حشد ومن ثم زيادة

حجم المدخرات في المجتمع، وهو ما يعنى زيادة الأموال المتاحة للاستثمار.

ومن هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية الاقتصادية، وقدمت رؤيتها تبعاً لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضية التنمية في مثل تلك البلاد . هذا الإصلاح من شأنه دعم وتعزيز الدور المناط بالمؤسسات المالية لتعبئة المدخرات وتراكم رؤوس الأموال، ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى.

وبالطبع فإن أحد روافد هذه المدرسة لأهمية المؤسسات المالية هو أهمية النقود في الاقتصاد المعاصر كأحد مدخلات عملية الإنتاج . إذ وفقاً لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثراً عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاجية في العملية الإنتاجية وهو ما يعنى أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعنى زيادة طردية في الإنتاج.²

فإذا كان لرصيد النقود الحقيقية أثره في مستوى الإنتاج فإن نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضاً . هذه الرؤية عالجهما ضمن عدد من الاقتصاديين كل من جيرلى وشو³ وباتريك⁴ وجولد سميث⁵ ، وأن كانت المناقشة بصورة غير مباشرة في كثير من الأحيان، حيث كان جل

¹ "Gurley, John G. and Shaw, E.S. (1960) : Financial Aspects of Economic of Economic Development, *American Economic Review*, 45(4), pp. 515-38.

² Goldsmith , Raymond W. (1969) : *Financial Structure and Development* . New Haven , CT: Yale University Press .

³ Gurley, John G. and Shaw, E.S. *Op.Cit* , pp. 515-38.

⁴ Patrick, H.T. (1966) : Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries. *Economic Development and Cultural Change*, 14, pp. 147 ó 89.

⁵ Goldsmith, Raymond W. *Op. Cit*



عمل هذه المدرسة منصباً على سبل وأفاق تحفيز النمو والتنمية في الدول الأقل تقدماً أكثر من كونه هادفاً لدراسة العلاقة بين الرصيد النقدي الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي.

2-مدرسة نماذج النمو الداخلية

كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو، والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو داخلياً وليس كمعطيات أو محددات خارجية أثره أيضاً في أسلوب معالجة الوساطة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي . فمثل هذه النماذج برهنت أنه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده لعوامل داخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتالي فيمكن

لتغيير التفضيلات والتقنية، وتوزيع الدخل، والتغيرات المؤسسية أثرها على الأثر الشكلي، بل تتعداه للتأثير الإيجابي في النمو الاقتصادي داخلياً.

فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كأحد عوامل ومحددات النمو الاقتصادي . فعلى سبيل المثال غرينوود وجوفانوفيك طبقا نموذجاً عاماً للتوازن واستخلصا أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائياً على زيادة المدخرات¹ ، كما أن بنسفينجا وسميث ومن خلال تطبيقهما لنموذج تداخل الأجيال المبنى على نموذج دايموند ودايبفيج² لإيضاح دور المصارف في تأمين السيولة، أوضحا أن الوسطاء الماليين يعملون على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية وأصول سائلة غير منتجة، ومن ثم زيادة كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي . وفقاً لهذه الرؤية ومن أجل إيضاح قضية أهمية الادخار للنمو الاقتصادي فإن زيادة الادخار لدى وسطاء ماليين ذات أثر فعال على دالة الإنتاج . هذا التأثير ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة . الأجل لاستثمارات طويلة الأجل والمواءمة بينهم³

¹ Greenwood, J. and B, Jovanovic (1990) : Financial Development Growth, And The Distribution of Income, *Journal of PoliticalEconomy*, (98) 5, pp. 1076 ó 1107

² "Fkc o qpf." F0" cpf" F {dxki."R0"*3 ; ;5+ "<" ödcpm" twpu." fgrqukv" kpuwtcpeg" cpf" nkswkfkv { ö." Lqwtpcn" of *Political Economy*, V. 71, N. 3, pp. 401 ó 419.

³. Bencivenga, V. and B. Smith (1991) : Financial Intermediation and Endogenous Growth, *Review of Economic Studies*, 58, pp.195 ó 209.



أما كينغ وليفين فقد استخدموا نموذجاً داخلياً للنمو Endogenous Growth Model لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك. هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج، ومن ثم رفع معدل النمو¹

كما استخدم غرينوود وسميث نموذجين مماثلين لسابقيهما. لبيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون والمصارف في التخصص الأمثل للمدخرات²

أما بكسي ووانغ فقد استخدموا النموذج الداخلي للنمو Endogenous Growth Model لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة. هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع الأعمال والقطاع العائلي وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية والمصارف والذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين. كما استنتج هؤلاء الباحثون أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوى التوظيف. فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن مستوى مرتفعاً من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي³.

هذه النتائج حفزت بعض الاقتصاديين لتركيز البحث في معرفة القنوات التي يمكن للوساطة المالية أن تؤثر في النمو الاقتصادي. فالعمر بحث في العلاقة بين النقود والنمو الاقتصادي، وبين أثر تعبئة المدخرات والنمو، وكيف يعمل الوسطاء الماليون على رفع كفاءة التخصيص. إذ أن الوساطة المالية عن طريق الوسطاء الماليين تؤمن تخصيصاً أمثل للموارد المالية من خلال النقل الآمن بين الوحدات الاقتصادية وذلك

¹ - Mkipi "T0" cpf" T0" Ngxkpg" *3; ;5+" <" õHkpcpeg" cpf" I tqy vj <" Ue jw o rgvgt" Oki jv" dg" Tki jvö0" The Quarterly Journal of Economics, pp.717 ó 737

² Greenwood Jeremy and Smith Bruce D. Op.Cit, pp. 145 ó 81

³. Becsi, Zsolt, Ping Wang and Mark A. Wynne (1998) : Endogenous Market Structures and Financial Development, Federal Reserve Bank of Atlanta, Working Paper, pp, 98 ó 15



بتخفيض المخاطر الأخلاقية Moral Hazard والاختبار غير المواتي Adverse Selection، ونفقات التحويل Transaction Costs وهى أمور ذات أثر بالغ على النمو الاقتصادي¹

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية إيجابياً في النمو الاقتصادي استخدمها العمر في نموذج الحركي للنمو الاقتصادي ليوضح أن هناك تأثيراً ذا اتجاهين للوساطة المالية وليس موجباً في كل الأحوال. فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي. بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية إلى تعويق جهود التنمية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي. فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية ذات كفاءة، أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك أثراً سلباً على مستوى وحجم النمو الاقتصادي. وفي المقابل فإن الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنياً ومالياً بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية والمخاطرة².

وهكذا فإن جل الفكر التنظيري الاقتصادي المعاصر لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى أن النظام المالي الكفء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي. مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي والسياسات الائتمانية الكفيلة بحفز تراكم رؤوس الأموال، وتشجيع التبادل والتعاون بين قطاعات الفائض والعجز المالي، ومن ثم النمو الاقتصادي.. هذه الرؤية التنظيرية للاقتصاديين خضعت بدورها لعدد من الدراسات التطبيقية لاختبارها وتطبيقها في مختلف الدول.

ثانياً : الدراسات التطبيقية.

لم تكن الدراسات التطبيقية القياسية لمعرفة دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي بأقل من الدراسات النظرية، بل كانت مكتملة لحد كبير للجهود التنظيرية. وقد تركزت جل تلك الدراسات على اختبارات الارتباط المتزامن Cotemporaneous Correlation واختبارات اتجاه التأثير والسببية Causality وهى ما سيتم الحديث عنه في الفقرتين التاليتين:

¹. Alomar, Ibrahim (2002) : *Financial Intermediation and Economic Growth*, Kansas State University

² Ibid



1- الارتباط المترامن Cotemporaneous Correlation :

خلال السنوات الماضية كان هناك جهد كبير ودراسات عديدة لقياس الارتباط والعلاقة المترامنة بين الوساطة والنمو الاقتصادي. مثل هذا الجهد وتلك الدراسات كانت عادة ما تواجه بمشكلة قياس مؤشرات الوساطة والخدمات المالية هذه لمؤشرات تبقى صعبة القياس للتنوع الكبير في المؤسسات المالية وخدماتها.¹ ومع ذلك فالحاجة لمثل هذه المؤشرات يجبر الاقتصاديين لاستخدامها وأن كانت أقل كفاءة من المقاييس الحقيقية للمتغيرات محل الدراسة. إذ وفقاً لماذا لا 1992 فإن المؤشرات التي تدل على المتغيرات الحقيقية وأن كانت أقل كفاءة إلا أنها تمنح النموذج القياسي مصداقية في تمثيل العلاقة بدرجة أكبر من إهمالها².

ففي سلسلة دراسات كينغ وليفاين (1993) وليفاين (1992) الذين استخدموا مؤشرات إحصائية للخدمات المالية لقياس مدى وجود علاقة ما بين المؤسسات المالية ومعدل نمو الناتج الحقيقي، وعبر استخدام سلسلة زمنية عن الفترة الممتدة من 1960-1986م، فإن ليفاين يرى أن هناك مؤشرات نظرية وإحصائية على وجود علاقة ومن الدرجة الأولى بين الوساطة المالية والأسواق والنمو الاقتصادي. كما وجد الباحثان أن كل المؤشرات المالية ترتبط إحصائياً وبدرجة معنوية عالية مع كل المؤشرات الاقتصادية للنمو³

هذه النتيجة التي توصل إليها الباحثان توضح أن هذه الدول ذات المستوى المتقدم نسبياً في القطاع المالي قد تحقق لها معدلات أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الفرد وكذلك معدلات أعلى لمعدل الاستثمار/الناتج.

وبدرجة مماثلة فإن جريجوري وجايدوتي ومن خلال اقتصارهما على الدول الأقل تقدماً وباستخدام بيانات بارو توصلوا إلى نتيجة مماثلة لسابقتها⁴، ومن خلال الاقتصار على 14 دولة من دول أمريكا اللاتينية

¹ Berthelemy, Claude and Varoudakis, Aristomene (1996) : *Economic Growth, Convergence Clubs, and The Role of Financial Development*, Oxford Economic Papers; 48 (2), pp. 300 ó 328.

² Maddala, O.S. (1977) : *Economics*, McGraw-Hill. N.Y.

³ King R. and R. Levine ,*Op.Cit* pp. 717 ó 737.

- Levine R. (1992) : " Financial Intermediary Services and Growth ", *Journal of the Japanese and International Economics*"6"PP.33-.3

⁴ Gregorio Jose and Guidotti Pablo, E. (1992) : *Financial Development and Economic Growth, International Monetary Fund Working Paper: 92/ 101*



والجنوبية فإن هنس ولنسك وجدا أن معدل نمو الناتج الحقيقي يتأثر إيجاباً بمعدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص¹.

كما أن تلك النتيجة للباحثين قد تعززت بالدراسة التي قام بها أتجي وجوفانوفيك والذان استخدمتا مقياس معدل تمويل القطاع الخاص بواسطة الجهاز المصرفي بالنسبة لمجمل التمويل ليكون مؤشراً لنمو قطاع الوساطة المالية. هذا المؤشر تم تطبيقه على 75 دولة كدراسة مقطعية عن العام 1980 ليؤكد إيجابية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية²، وعلى مستوى الدول الأفريقية فإن ألن ونديكوماننا وباستخدام عدة مؤشرات لتطور المؤسسات والوساطة المالية لمعرفة دور المؤسسات المالية والوساطة المالية في حفز النمو الاقتصادي مجموعة التنمية في دول جنوب أفريقيا (SADC) وجدا تأييداً لفرضية أن نمو الوساطة المالية وأساليبها ومؤسستها يرتبط إيجابياً بنمو الناتج الحقيقي³.

أما ليفاين وزيرفوس (1996) وباستخدام سلاسل زمنية بمستوى مقطعي لعدد كبير من دول العالم وبمتوسط عقدي للبيانات فقد حصلوا على نتيجة مشابهة إحصائياً لتلك التي حصل عليها كينغ وليفاين (1993) (كما استنتجا نتيجتين واسعتين أحدهما أن تطور القطاع المالي والوساطة المالية مرتبط بالنمو طويل الأجل، والأخرى أن التغيرات في المؤشرات المالية تابع للتغيرات في سياسات القطاع المالي⁴).

كما عمد بيرثلمي وفاروداكسي (1994) لتقسيم الدول الـ 91 المستخدمة في التحليل حسب تقدمها اقتصادياً إلى ثلاث فئات لمعرفة مدى ارتباط النمو الاقتصادي بتطور القطاع النقدي وتحديدلاً لاختبار العلاقة بين M2 (المعروض النقدي) والناتج الحقيقي هذه العلاقة تم اختبارها في البيانات الممتدة من 1960 - 1985 باستخدام طريقة الحد الأقصى للاحتتمالات Maximum Likelihood Method للوصول لأفضل مستوى لتقسيم هذه الدول حسب العلاقة المفترضة بين العرض النقدي M2 ومعدل النمو الاقتصادي. بهذه

¹. Hernnes, Niels; Lensink Rober, eds. (1996): Financial Development and Economic Growth: Theory and experiences from developing countries, *Studies in Development Economics*, Vol. 6, London and New York, Rutledge.

² Cv1k" T0" cpf" Lqxcpxke" *3 ; ; 6+ "< " ðUvqem" Octmgvu" cpf" Fgxnqr o gpvö. "Gwtqrgcp" Geqqoke" Tgxky" (37), pp. 632 ó 640.

³ Allen and Leonce Ndikumana (1998) : Financial Intermediation and Economic Growth in Southern Africa, *Journal of Money*, V. 12, 1, pp. 220 ó 42.

⁴ Ngxkpg" T." cpf" U0" \ gtxqu" *3 ; ; 8+ "< " ðUvqem" Octmgv" Fgxnqr o gpv" cpf" Nwpi -Twp" Itqyv jö. "World Bank Economic Review", 10(2), pp.: 323 ó 339



الطريقة توصل الباحثان إلى أهمية اعتبار القطاع المالي والنقدي في دراسات النمو الاقتصادي كأحد محددات النمو في الدول متوسطة الدخل بخلاف الدول الصناعية والدول منخفضة الدخل¹.

أما العمر (2002) فقد سعى للتأكد من مصداقية الفروض النظرية للعلاقة أنفة الذكر بتطبيق دراسته الإحصائية على دول جنوب شرق آسيا حديثة النمو المالي والنمو الاقتصادي مفترضاً أن هذه الدول تمثل البيئة المناسبة لمثل هذه الدراسة لوجود تغيرات كبيرة وسريعة في النمو الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية، بالإضافة للأزمات التي أثرت على القطاع المالي نهاية العقد الفائت . هذه الاعتبارات كانت كفيلة بخلق بيئة مناسبة لاختبار نظرية الدور المحتمل للقطاع المالي على النمو الاقتصادي . ومن خلال تطبيق عدد من المؤشرات المالية ومؤشرات النمو الاقتصادي وباستخدام سلاسل زمنية بمستوى مقطعي لدول جنوب شرق آسيا وبمتوسط نصف عقدي للبيانات فقد حصل على نتائج تدعم إحصائياً الفروض النظرية لارتباط النمو الاقتصادي بالوساطة المالية والمؤسسات المصرفية².

بيد أن مثل هذه الدراسات وأن كانت خطوة في إثبات العلاقة السببية بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي إلا أنها تثير عدداً من النقاط الجوهرية محل البحث والنقاش فالتطور المالي والنمو الاقتصادي ربما يكونا تحت تأثير مشترك لعدد من العوامل التي لم يلتفت إليها ولم تدخل في حساب كثير من الدراسات القياسية كميل القطاع العائلي والأعمال للادخار Propensity to save . فكما أن هناك إمكانية لتأثير الادخار على النمو الاقتصادي، فليس من المستغرب أن يكون النشاط المالي والنمو الاقتصادي مرتبطين بعلاقة تبادلية Correlated .

ففي ظل غياب الاتفاق حول نظرية للنمو الاقتصادي تتضمن الوساطة المالية، وفي ظل غياب بعض المتغيرات المفسرة للوساطة المالية تصبح الدراسات الاقتصادية أقرب إلى التخمين منه إلى القطع. أما في حالة وجود الارتباط القياسي لعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات النمو في قطاع الوساطة المالية وهو ما يدعم في جملته توجهات كثير من منظري النمو الاقتصادي باعتبار وجود علاقة سببية بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي , فإن اتجاه علاقة السببية يحتاج بطبيعة الحال لمزيد من الاختبارات الإحصائية والبحث، وهو ما عمد إليه بعض الباحثين الاقتصاديين.

¹ Berthelemy, J. Claude and Varoudakis, Aristomene, Intermediation Financiere et Croissance Gpfqigpg"3 ; ;6+"<õhkcpekc

Intermediation and Endogenous Growth, With English Summaryö."Tgxwg"ó Economique; 45(3), pp. 737- 50.

² Alomar , Ibrahim (2002), Op. Cit



2- اتجاه السببية:

بينما كان الموقف التقليدي للفكر الاقتصادي محيداً لدور المؤسسات والوساطة المالية سوى خدمة القطاعات الحقيقية مالياً، سعت نظريات النمو المعاصرة في أغلبها إلى عدم تجاهل الدور الذي تؤديه الوساطة المالية في حفز النمو الاقتصادي . وبينما اتجه معظم تلك الدراسات إلى إثبات نوع من العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي . فإن بعض هذه الدراسات سعى لمعرفة اتجاه السببية وما إذا كان يبتدئ من النمو الاقتصادي إلى الخدمات المالية لأجهزة الوساطة المالية أم من الوساطة المالية للنمو الاقتصادي أم من كلا الاتجاهين وهو ما يعرف بدراسة اتجاه السببية أو التأثير Causality .

فعلى سبيل المثال فقد أشار باتريك (1966) إلى أهمية الوساطة المالية وقدرتها على حفز النمو الاقتصادي حيث تعمل الوساطة المالية على تجميع وتحرير المدخرات من القطاعات التقليدية للقطاعات الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي . إذ يعتقد باتريك أن ذلك يتم عبر مرحلتين أو لاهما مرحلة العرض الفعال Supply Leading Approach حيث تحتاج القطاعات الحقيقية للقطاع المالي والمصرفي لحفز النمو الاقتصادي بتمويل الاستثمار ومن ثم الوصول للمرحلة التالية مرحلة الطلب الفعال Demand leading Approach والتي لا يلعب فيها القطاع المالي دوراً محورياً¹ .

مثل هذه العلاقة والسببية تم مناقشتها والإشارة إليها في عدد آخر من الدراسات الاقتصادية غير القياسية . فاوريتز وسوليس (1979) أشاروا إلى أن تباطؤ النمو في المكسيك في ذلك العام يعود إلى المشكلات التي حدثت في خدمات المؤسسات المالية، وفي تنفيذ الوساطة المالية² .

وكما أن هانسون (1980) أشار إلى أن تباطؤ القطاع المالي في أدائه لدوره في كولومبيا خلال الفترة 1950-1967 عمل على تخفيض الادخار، ومن ثم معدل رأس المال إلى الإنتاج وهو ما أدى إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي³ وعلى العكس يرى هوريتشي (1999) أن النمو المرتفع للاقتصاد الياباني في فترة الخمسينات إلى السبعينات كانت تعود إلى مواءمة الأساليب التمويلية للقطاع المالي، بخلاف الحال بعد ذلك حين ارتفعت تكلفة الائتمان⁴ .

¹ Patrick, H.T. (1966), *Op.Cit.* pp. 147 ó 89.

² Ortiz, Guillermo and Solis, Leopoldo (1979) : Financial Structure and Exchange Rate Experience, *Journal of Development Economics*, Mexico, 6(4), Dec. 1979, pp. 515 ó 48.

³ Hanson, James A. (1980) : *American Economic Review*; 70 (5), pp. 972 ó 89.

⁴ Horiuchi, Akiyoshi (1999) : An Overview of Financial Reforms in Japan: Path Dependence and Adaptive Efficiency, *Economic-Review*, pp. 193 ó 205

في حين هناك دراسات سعت لإثبات طبيعة العلاقة السببية إحصائياً . فلانى وساراكوجلو (1983)
 ضمناً عالجا قضية السببية بين القطاع المالي والوساطة المالية وبين نمو القطاع الحقيقي من خلال تقسيم 21
 دولة نامية إلى ثلاث مجموعات . حيث أعطيت كل مجموعة لرقم من 1 إلى 16 فالمجموعة الأولى ذات
 السعر الموجب لتكلفة الائتمان تأخذ الرقم واحد بينما القريبة من الصفر تأخذ صفراً، بينما تأخذ الدول ذات
 التكلفة السلبية للائتمان ناقص واحد . من خلال هذا التقسيم توصل الباحثان إلى علاقة سببية وطويلة الأجل
 بين فعالية القطاع المالي وبين النمو الاقتصادي من خلال قدرة الجهاز المصرفي والقطاع المالي على حشد
 المدخرات في حالة فعاليته وتوظيفها في النشاط الاقتصادي، ومن ثم نمو الناتج الحقيقي . فالدول ذات التكلفة
 السلبية للائتمان أو المنخفضة جداً لا تتمكن من حشد المدخرات كما ينبغي بخلاف الدول ذات السعر الموجب
 للائتمان¹

وهكذا فإن خط التأثير والسببية يسير وفقاً لهذه المدرسة من ثمن الائتمان إلى حجم الادخار إلى
 الاستثمار ومن ثم الناتج الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي.

أما راجان وزينغليس (1998) فينتهيان إلى وجود تأثير واضح للوساطة المالية والقطاع المالي على
 النمو الاقتصادي. هذا التأثير يأتي بسبب تخفيض التمويل الخارجي على الشركات وتقريبه من تكلفة التمويل
 الذاتي . كذلك بسبب تسهيل نشوء الشركات خصوصاً الإنتاجي منها، ومن ثم النمو طويل الأجل . كذلك ومن
 خلال الدراسة الإحصائية لهما وجدا أن هناك أدلة كافية على التأثير السلبي للقرارات المالية غير المواتية
 على الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي . ليس هذا فحسب بل تضمنت دراستهما القياسية التأكيد على أن عدم
 مواءمة الأساليب التمويلية له أثره في ترجيح كفة الشركات الأجنبية والشركات القديمة على المؤسسات
 الناشئة والشركات الصاعدة وهو ما يحمل مضامين قوية للتأثير على النمو الاقتصادي² .

كما سعت بعض الدراسات إلى تطبيق اختبار غرينجر للسببية Granger Causality Test مثل
 غوبتا (1984) وجونج . (1986) فمن خلال اختبار عينة قليلة سعا الباحثان لاختبار اتجاه العلاقة بين
 الوساطة المالية وبين (النمو الاقتصادي، حيث توصل الباحثان لتأييد فرضية باتريك (1966) بنتائج
 متقاربة، إذ في الدول النامية سريعة النمو وجد جونج أن التأثير والسببية يأتي من القطاع المالي للنمو

¹ Lanyi, Anthony and Saracoglu, Rusdu (1983) : The Importance of Interest Rates in Developing Economics, *Finance and Development*, 20 (2), pp. 20 ó 23.

² Rajan, Raghuram and Zingales, Luigi (1998) : Financial Dependence and Growth, *The American Economic Review*, June, pp"559 ó 584.

الاقتصادي في سبع دول من أصل ثمان¹. كما في دراسة أخرى عن الدول النامية الأقل دخلاً ونمواً وجد ديميتريادس وحسين (1996) تأثيراً من قطاع التمويل ممثلاً بمعدل تمويل القطاع الخاص للنواتج القومي على النمو طويل الأجل للنواتج القومي . فيما عدا سبع دول حيث وجد تأثيراً متبادلاً². أما على النواتج القومي كمقياس للقطاع المالي ليجد أن هناك (M) سبيرس (1992) فقد درس تأثير معدل عرض النقود²) تأثيراً من اتجاه واحد في دول وسط أفريقيا³ .

أما ليفاين (1992) فيعتقد بإمكانية وجود تأثير متبادل بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي . فالنمو الاقتصادي أيضاً يسهم في تطوير ونمو القطاع المالي في نفس الوقت الذي يعمل فيه هذا النمو في القطاع المالي إلى حفز النمو الاقتصادي . كما أن ارتفاع مستوى الدخل يسمح باستخدام أساليب مالية لتنفيذ الوساطة المالية أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية⁴ .

أما روسو وواتشل (1998) فكانت جهودهما لاختبار السببية من خلال دراسة على خمس دول صناعية إبان نهضتها في أوائل القرن المنصرم لإثبات العلاقة ومعرفة اتجاه السببية . ومن خلال تطبيق تقنية تصحيح متجه الخطأ VECMS لاختبار العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي وبين مؤشرات الوساطة المالية فإن نتائج تحليلهما انتهت إلى الدور القيادي لمؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي⁵ .

وهكذا فإن أغلبية الدراسات التطبيقية لمعرفة الدور الذي تقوم به الوساطة المالية والقطاع المالي في التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي تؤكد مثل هذا الدور مثلما تفعله الدراسات النظرية كما سبق التوضيح.

1 Gupta, K.L. (1984) : Finance and Economic Growth in Developing Countries, London: Croom Helm., Jung Woo, S. (1986) :

Financial Development and Economic Growth: International Evidence, *Economic Development and Cultural Change*, 34(2), pp." 333 ó 46.

- Jung Woo , S. (1986) : Financial Development and Economic Growth :International Evidence , *Economic Development and Cultural Change* ,34 (2) , pp 333-46.

² Demetriades, Panicos O and Hussein, Khaled A. (1996) : Does Financial Development Cause Economic Growth? Time-Series "Evidence from Sixteen Countries. *Journal of Development Economics*, 51(2), pp. 387 ó 411.

³ Spears, Annie (1992) : The Role of Financial Intermediation in Economic Growth in Sub-Saharan Africa, *Canadian Journal of Development Studies*, 13(3), pp. 361 ó 80.

⁴ Levine R.(1992) : Op.pp.383-05

⁵ Rousseau,Peter and Wachtel Paul(1998) : Journal of Money. Credit and Banking, Vol. 30, No.

10-محتويات البحث :

-لتحقيق أهداف البحث و الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات التي أثارناها فيما سبق واثبات مدي صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها ارتأينا ان نقسم دراستنا الي ثلاث فصول، حاولنا من خلالها الإلمام بجل جوانب البحث، والحرص على الحفاظ على الترابط والتسلسل بين الأفكار فجاءت خطة البحث كالاتي.

الفصل الأول: يتمحور حول النظام المالي وتطوره، إذ تم تقسيمه إلى أربع مباحث: ركزنا في أولها على المفاهيم حول النظام المالي حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم النظام المالي ومكوناته ومؤشراته ، ثم تحدثنا في المبحث الثاني والثالث بنوع من التفصيل عن كل من الجهاز المصرفي والسوق المالي باعتبارهما أهم عنصرين في النظام المالي، أما المبحث الرابع فخصصناه للتحليل المالي و التطور المالي.

-الفصل الثاني: يتمثل مضمون هذا الفصل في عرض مختلف المفاهيم والتوليفات الخاصة بالإطار النظري للنمو الاقتصادي حيث تم في المبحث الأول تركيز علي مفهوم النمو الاقتصادي وفرق بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى وإبراز أوجه الاختلاف والعلاقة بينهما، بعد ذلك تم التطرق في المبحث الثاني لأهم عوامل المحددة للنمو الاقتصادي المعروفة في الفكر الاقتصادي وصولا إلى المبحث الثالث والرابع اللذين تناولوا أثر كل من تطور المالي على النمو الاقتصادي وعلاقة بينهما.

الفصل الثالث: يعتبر هذا الفصل جوهر البحث، حيث تم من خلاله تقدير النموذج الإجمالي للعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي والذي جاء بعنوان الدراسة القياسية باستخدام نموذج VAR شمل ثلاث مباحث، تعرضنا من خلاله في المبحث الأول إلى دراسة أولية نظرية لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول العينة بداية من مفهوم النمو الاقتصادي إلى تطوره في الدول العينة خلال الفترة الممتدة من 1980الي غاية 2010 حيث قمنا بعرض موجز لكل من اقتصاد تركيا، ماليزيا، سنغافورة، أما المبحث الثاني عرضنا فيه نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وختما لهذا الفصل قمنا في المبحث الثالث بتطبيق نموذج VAR على اقتصاد دول العينة ."

تمهيد:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي رفع الدخل الفردي.

وقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية من الجانبين النظري والتطبيقي.

وعلى إثر هذا الموضوع سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم مفهوم النمو الاقتصادي من جوانبه المختلفة (أنواع، مصادر، الفوائد، التكاليف)، إلى جانب التعرض لأهم المعايير وصعوبات قياسه إضافة إلى هذا نتطرق إلى أهم المحددات المتحركة فيه مع الأخذ بعين الاعتبار ذلك دور وعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل اية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وعلى اي اساس يتم قياسه؟ ما هي أنواعه ومصادره؟ وما هي فوائده وتكاليفه؟

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى كالتطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونظرا لهذا الالتباس نحاول في هذا المطلب توضيح هذه المفاهيم.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

من التعريف السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- 1 -النمو الاقتصادي لا يعني فقط الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه فان:
معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.
 - 2 -أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين ان تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فان:
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم
 - 3 -أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية¹)
- كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا²

¹ محمد عبد العزيز عجمية-إيمان عطية ناصف-التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية - قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية - مصر-2002. ص 57 - 60

² معروف هوشيار-تحليل الاقتصاد الكلي-دار الصفاء للنشر والتوزيع-الاردن 2005-ص347

وابسط تعريف للنمو الاقتصادي هو: "توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها".¹

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:
هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانياً: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.²

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي

الجدول رقم (03) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
- يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	- تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	- تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه
- لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي	

المصدر بناني فتيحة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بعنوان السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية سنة 2008-2009، ص، 4

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع واشمل من النمو الاقتصادي.

¹ والاس يترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص، 315

² عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004-ص 273

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

التطور لغة هو الحركة إلى الأمام في مجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقا إما كمية كتزايد المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخل داخل الدولة. فالتطور إذن يدل على التغيير والحركة، وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما. فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ انه يمكن أن يكون هناك تطور في مجال الصناعي بوتيرة أخفض من تزايد السكان. فهن لا يوجد نمو كما انه ليس مرادفا للتنمية، إذ انه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي انه لا توجد تنمية)¹.

بعد تطرقنا لتعريف النمو الاقتصادي، والفرق بينه وبين مصطلحي التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي من المهم جدا معرفة كيفية قياس معدل النمو الاقتصادي، وما هي الأسس التي يعتمد عليها هذا القياس هذا ما سيكون موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثاني: معايير وصعوبات قياس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعريف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما إلى جانب معايير أخرى.

-أولا: معايير قياس النمو الاقتصادي

1- الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يمثل التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.²

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لان زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة بالدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

¹ مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص 10-11.

² محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر 2001، ص 22.

2- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي. فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالنقد التكنولوجي مثلاً.

3- متوسط الدخل (الدخل الفردي):

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد¹ هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأولى يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

أ- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من السنة للأخرى²، وتتمثل صيغته فيما يلي:

حيث:

CMs معدل النمو المتوسط،

YT متوسط الدخل الحقيقي في السنة t ،

$YT - 1$ متوسط الدخل الحقيقي في السنة $T - 1$

ب- **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار³. ووفقاً لطريقة النقطتين لدينا الصيغة ;

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

1 محمد عبد العزيز عجيبة، ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص، 72

2 محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 279

3 محمد عبد القادر عطية، رمضان احمد مقلد، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 280.

حيث:

CM معدل النمو المركب;

N فرق عدد السنوات بين الأول وآخر سنة في الفترة ;

Y_0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس ;

Y_N الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + \ln CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t);

A ثابت;

معدل نمو المركب في السنة (t) CM_{ct} ;

t الزمن;

4- المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعایش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعبر بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.¹

-أمعيار الصحة:

من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- ❖ عدد الوفيات لكل ألف من السكان عدد الوفيات لكل ألف من السكان فارتفاع
- ❖ الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية وكل هذا من علامات التخلف.
- ❖ متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل على درجة التخلف الاقتصادي.
- ❖ وكذلك توجد مؤشرات أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.....

¹ د. محمد عبد العزيز عجمية. د/إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية" مرجع سابق ص 91 ص 98.

ب. معيار التعليم:

من بين المعايير المستخدمة:

- ❖ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الأفراد.
- ❖ نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- ❖ نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج. معيار التغذية:

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يعرضها إلى نقص أو سوء التغذية والتي يترتب عليها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها.

د. معيار نوعية الحياة المادية:

هو معيار مركب أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ويتكون من:

- ❖ توقع الحياة عند الميلاد.
- ❖ مؤشر صحي للكبار.
- ❖ معدل الوفيات بين الأطفال.
- ❖ مؤشر صحي للصغار.
- ❖ المعرفة بالقراءة والكتابة.
- ❖ مؤشر تعليمي للكبار.

هـ. دليل التنمية البشرية (معيار التقدم البشري):

ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- ❖ توقع الحياة عند الميلاد.
- ❖ معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئيين:
- معرفة القراءة والكتابة متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- ❖ متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

5- المعايير الهيكلية:

اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

يترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على وجود النمو والتقدم الاقتصادي. ولعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- ولا شك أن التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة. كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.¹

- ثانيا: صعوبات قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد دولة ما، إلا أن الملفت للانتباه هو أن اتخاذ معيار الدخل كمؤثر لقياس مستوى التطور، تعترضه جملة من المشاكل تتعلق أساسا بحساب الناتج المحلي الخام.²

- 1 إشكالية دمج السلع غير المسوقة:

وتتعلق أساسا بمشكلة الاستهلاك الذاتي والإنتاج الذي لا يمر بالسوق حيث يتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا خاصة في قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزء كبير من المحاصيل التي ينتجونها ولا يمكن تقديم تقدير دقيق لهذا الجزء من الاستهلاك الذاتي. مما يوحي أن الناتج الإجمالي يصبح مقدرًا بأقل من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة الأسواق الموازية التي تحتوي على العديد من المنتجات غير المدرجة عند حساب القيم المضافة. بالإضافة إلى الخدمات المقدمة من قبل ربات البيوت في منازلهم فرغم أن هذه الخدمات تعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس لها قيمة نقدية.

- 2 إشكالية تقييم الترفيه:

إن تقدير حجم الناتج الوطني تعترضه مشكلة أخرى تتمثل أساسا في كون أن الأفراد لا ينتفعون من السلع والخدمات فقط وإنما أيضا من أوقات الراحة والفراغ. فلا تشمل حسابات الدخل الوطني مقابلا لأوقات الفراغ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة

1.د.محمد عبد العزيز عجيبة. د/إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية" مرجع سابق ص 108.
2.عزوز علي الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004 مرجع سابق ص 97.98.

أطول فإن حجم الإنتاج سيزيد، من هنا ندرك أن تقييمنا للنتائج بالطريقة التقليدية يهمل جانباً معتبراً وهو الترفيه وبذلك يعكس قيمة ناقصة عن قيمته الحقيقية.

3- إشكالية الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي:

يتم تقديم الناتج المحلي الإجمالي عادة إما بالأسعار الجارية وهذا ما يعكس القيمة الاسمية أو بالأسعار الحقيقية وهذا ما يعكس القيمة الحقيقية.

ففي دراسة النمو الاقتصادي يهمننا فقط السعر في الكميات، ولا يهمننا التغير في الأسعار، وعند الانتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية تستخدم عادة الأرقام القياسية وأحسن مقياس لذلك هو مكش الناتج المحلي الخام وفق العلاقة الرياضية التالية:

حيث أن:

PIB_r : يمثل الناتج المحلي الحقيقي.

PIB_n : يمثل الناتج المحلي

DEFLATEUR DU PIB: يمثل مكش الناتج المحلي الخام.

لكن المشكلة الأساسية هي عدم توفر البيانات الإحصائية في الدول النامية والمتخلفة. التي تعتمد فقط على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

- المطلب الثالث: أنواع ومصادر النمو الاقتصادي

أولاً: أنواع النمو الاقتصادي: إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع¹ من النمو:

1بينما ميز هارود في نموذجيه بين ثلاثة تصورات لمعدل النمو أطلق على الأول منهما: معدل النمو الفعلي (the actual growth rate) الذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار، ونسبة رأس المال إلى الناتج، أي معامل رأس المال، وأطلق على الثاني معدل النمو المضمون أو المرغوب (the warranted rate of growth) والذي يستخدم كامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف، وأطلق على الثالث معدلاً لنمو طبيعي (the Natural rate of growth) وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، و حجم السكان والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ لمزيد من تفاصيل، أنظروا: محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية، مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

1 - **النمو الطبيعي***: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2 - **النمو العابر أو غير المستقر****: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومراقبة في تجارتها الخارجية هو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف*** والمعجل**** ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

النمو المخطط*****: هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوته وفعاليتته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وه نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرب وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

ثانيا: مصادر النمو الاقتصادي

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها والاشتراكية، فأصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي. وتختل ف دول العالم الفقيرة فيما بينها في الكثير من الوجوه، نشأتها في ذلك شأن الدول الغنية، فبعضها يحقق معدلات نمو مرتفعة والبعض الآخر متوسطة، وآخر يستمر في الركود. لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الثامنة وراء ذلك. م ع أن أمر صعب إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن ذلك. فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد كل احتياجاتها الصناعية من الطاقة، وهونغ كونغ ليس لديها موارد خام وقليل جدا من التربة الخصبة، ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فهما

* NATURAL GROWTH

** UNSTABLE GROWTH

*** المضاعف : هو عدد الذي يجب ان تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول الي الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك، بمعنى الزيادة في الاستثمار سبب، والزيادة في المضاعفة في الدخل نتيجة
**** يشرح العلاقة العكسية للمضاعف، فهو ينطوي على ان الدخل ذو اثار مضاعفة على الاستثمار صعودا وهبوطا
بمعني ان الزيادة في الدخل سبب والزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة .

***** PLANNED GROWTH

تصنفان في درجات متقدمة من حيث النمو والتنمية، وعلى النقيض من ذلك، هناك دول غنية بالموارد إلا أنها فقيرة، وهو ما يعني أن الموارد تعتبر عديمة الجدوى بدون التنظيم والمهارات ورأس المال اللازم لتطويرها.

ومع كل ما سبق، فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضها منها، وأهمها¹:

1- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:

Robin يمكن للآلات أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشخص الإنتاجية حتى أن **sohcrusoe**² الذي كان يعيش في الجزيرة معزولة، كان يستطيع أن يصطاد الكثير من السمك باستخدام شبكة الصيد عما يصطاده بيده، بينما جمود تفكير حي بن يقضان³ جعله يقف عاجزاً أمام تحقيق حاجات بسيطة بعد موت الطيبة التي كان يتغذى من حليبها. والفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحات أوسع عما كان يزرعه أجدادهم. وقد اعتبر آدم سميث⁴ توفر الآلات (رأس المال) ضرورياً لتقسيم العمل الذي تكون نتيجة زيادة الإنتاجية التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللأقتصاد ككل.

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكد دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان خلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان (50-90%) تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضاً ومناخ للاستثمار الجيد يمكن أن يحسن للإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة⁵. وقد مكن توفر رأس المال البشري دولاً من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

1 جيمس جوا تيني وريتشارد ستروب: الاقتصاد الكلي، الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999، ص 585.

2 أسم بطل كتبها Daniel Defoe، ونشرت سنة 1917.

3 عنوان قصة والشخصية الرئيسية في القصة التي ألفها أبو بكر محمد بن عبد المالك بن محمد بن طفيل الاندلسي والمعروف باسم ابن طفيل.

4 وولد آدم سميث في 5 جوان 1723 بإسكتلندا، أنشغل سميث فترة طويلة في تأليف أعظم كتاب له تحت عنوان: ثورة الأمم الذي أصدره سنة 1776 توفي سنة 1790.

5 البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع: تقرير عن التنمية في العالم 2005، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 28، 30.

2- التقدم التكنولوجي:

إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوي الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو رسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المداخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبييري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع كفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمع بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا¹. ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرفا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام² في متناول جميع الدول.

3- النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني، وبتالي الزيادة النهائية في القوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل الإدارة وتنظيم³.

1 أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 430.

2 لأنها ليست محظورة الاستعمال، إذ يتم نشر التجديدات أو الاكتشافات التكنولوجية في وسائل الإعلام بثمن زهيد جد؟ ومن ثم يمكن استخدامها في عدد لا حصر له من الأطراف الاقتصادية وهذا هو المعنى الذي يعبر عنه بأن المعرفة ليست محلا للمنافسة (non rivale) على خلاف رأس المال الطبيعي الذي يعد مالا خاصا يجري في إطاره التنافس.

3- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمد حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006، ص، 171

4-التنظيم الاقتصادي الكفاء:

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها،تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج،وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي،مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام موارد السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون،مما يعني ضرورة ان يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدول في توجيه القرارات الاقتصادية،مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضبط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجية الاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

- المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكد انه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه. فما هي فوائد النمو الاقتصادي وماهي تكاليفه؟

أولا:فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

1. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
2. زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
4. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن،الصحة،التعليم،بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي،دون ان يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
5. التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا: أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:

- 1- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج السلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها. بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم. وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل¹.
- 2- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن،
- 3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.²
- 4- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

² مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الي اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل لاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص، 35

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق، ص، 472

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي

ان للنمو الاقتصادي مجموعة من المحددات التي من خلالها يمكن قياسه و من خلال هذا

المبحث سنتطرق الى اهم هذه المحددات

المطلب الأول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

أولاً: الانفتاح التجاري

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت الآراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، وتضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وبين مؤيد ومعارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، ولاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤكد الداعون لتحرير على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي أشهر التعاريف لسياسة الانفتاح التجاري:

1 تعريف سياسة الانفتاح التجاري.

في استعراض نظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الملاحظة أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، التي انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير، فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، وكثيرا ما نجد أن أشخاص يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف أو سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال¹، وإليك بعض التعاريف الأكثر انتشارا:

أ: تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Krueger²:

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة

1 أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006، ص 01

² Sebastian Edwards openness trade liberalisation and growth developing countries journal of economic Literature London 1993 p 1367

أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفراً أو حتى مستوى جداً، وبالتالي حسب هذه التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحوراً في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

ب: تعريف الانفتاح التجاري حسب **M, choksi, M, A, orgiong Papar, chelaly Mi** التجاري

يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة انه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد الى وضع يكون هو الوضع السائد والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).

ج: تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط²:

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفية الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفية جمركية والاتجاه نحو موحد للتعريفية الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

د: تعريف الانفتاح التجاري حسب **enokhaKn** (صندوق النقد الدولي)³:

الانفتاح التجاري يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية، وهذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي.

ه: تعريف أحمد فاروق غنيم⁴:

أستاذ خبير بشؤون التجارة الخارجية بجامعة القاهرة، وتعريفه للانفتاح التجاري أو تحرير التجارة من التعريف الرسمية والأكاديمية بحكم إسهاماته الكبيرة في مجال السياسة التجارية، يقول

1 عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004-2005، ص 8.

2 ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 04.

3 عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، مرجع سابق، ص 09.

4 أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، مرجع سابق، ص 02.

أحمد فاروق غنيم : يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريف المنعقدة أو المنخفضة، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريف أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع واشمل، يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريف إلى التغلب على العوائق الغير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية، والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريف الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي.

ثانيا: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

توسعت أدوات التحليل الاقتصادي في العقود الأخيرة، فإضافة إلى التحليلات والتفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية المختلفة برز التحليل القياسي والكمي نظرا للتطور العلمي الحاصل، فتكون فرع القياس الاقتصادي كعلم قائم بذاته يهتم بالقياس في المجال الاقتصادي، وتستخدم أدواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، وقد توسع استخدام هذا الأسلوب حديثا من قبل الكثير من الباحثين في مختلف أنحاء العالم، وبالنظر لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري هناك العديد من الدراسات القياسية المنجزة سواء من قبل الحكومات أو مراكز البحث أو الهيئات الدولية أو العلماء والمفكرين الاقتصاديين، وسوف نستعرض بعض هذه الدراسات على سبيل التدليل العلمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة السابقة بالتقدير والدراسة وعلى وجه الخصوص العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي مستخدمة في ذلك أساليب إحصائية وقياسية مختلفة، ولقد أطلقت معظم تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن للصادرات أثارا إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض المناحي الاقتصادية المختلفة، ولعل من أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي ما يلي:

- أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

- أن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة الأزيمة لتطوير العملية الإنتاجية، من خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية فتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي

- أن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشافات الوطنية وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- أن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة وإلى زيادة الوافرات الاقتصادية المتاحة للدولة ومن ثم دعم النمو الاقتصادي للدولة. وفيما يلي أهم الدراسات القياسية التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

1 دراسة (Michaely(1977): استخدام في هذه الدراسة نسبة الصادرات إلى الناتج

المحلي الإجمالي، لاختيار الفرضية القائلة بأن النمو السريع للصادرات يؤدي إلى نمو متزايد في الناتج الإجمالي، وقد استخدمت 41 دولة نامية باستخدام البيانات المقطعية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في 23 دولة وعلاقة ضعيفة في 18 دولة هي الدول الفقيرة جداً، واستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بأداء الصادرات الوطنية إذا ما كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية

2 دراسة (Balassa(1978): اهتمت هذه الدراسة بدراسة تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على

معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، وشملت الدراسة 11 دولة خلال فترتين زمنيتين 1960 و1967-1973 وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الصادرات والناتج الوطني الحقيقي.

3 دراسة (Tyler (1981): استخدمت الدراسة نموذج ثنائي وبيانات مقطعية لـ 55 دولة خلال الفترة

1960-1977 كمحاولة لاختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وبينت نتائج الدراسة التأثير الإيجابي لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من خلال نمو

القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها النمو في القطاع التصنيع والاستثمار والتصدير، كما أوضح تحليل البيانات المقطعية العلاقة القوية بين نمو الصادرات الوطنية ونمو التكوين الرأسمالي في جميع الدول التي شملتها الدراسة.

4 دراسة (Feeder 1982): شملت هذه الدراسة 31 دولة خلال الفترة 1964-1977 كمحاولة

لإيجاد العلاقة بين حجم الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في الدول النامية شبه الصناعية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، واستنتجت كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدهما، وإنما أيضا بنقل موارد الاقتصادية بين القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

5 دراسة (Kavossi 1984): شملت هذه الدراسة القياسية 77 دولة نامية خلال الفترة 1960-

1978، وقد توصلت إلى أن نمو الصادرات الوطنية يلعب دور مهم وإيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما دلت نتائج هذه الدراسة على وجود أثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

6 دراسة (Warner Sachs 1995):⁽¹⁾ تعد هذه الدراسة من أشهر الدراسات العصرية وأقربها إلى

التحليل الواقعي، حيث شملت الدراسة خليط من الدول النامية والدول المتقدمة، فكانت أدلة توجه الدول نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمس معايير إذا توفرت في دولة ما دل ذلك على انغلاق تلك الدولة حول نفسها وهذه المعايير هي : الأول إذا كان متوسط معدل التعريفية الجمركية أعلى من 40%، الثاني إذا كانت الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40%، الثالث وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة، الرابع احتكار السوق في يد قلة من المصدرين الكبار، والخامس هو وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي 20% ودلت النتائج على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة من 2% إلى 2.5%، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تفوق الاقتصاديات المغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار أعلى وتوازن اقتصادي كلي أفضل ودور أفضل للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

(1) _ عبدوس عبد القادر، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث

العدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص، 153

1 - عبدوس عبد القادر، مرجع سابق، ص، 154

7 دراسة البنك الدولي (1987)⁽¹⁾:

أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية وتضمنت تحليلاً لتصميم 36 نموذجاً من نماذج الانفتاح التجاري في 19 دولة بين عامي 1946-1986، وقد صنفت إلى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقاً للمعايير كمية وكيفية هي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وهي: اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل، وقد خلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي أُنسِم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

المطلب الثاني: رأس المال البشري والمادي والنمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف رأس المال: يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات وبمعدلات تغييرها ومن تم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو يستحدث فيها ويتم تقسيم رأس المال إلى نوعين البشري والمادي.

1- رأس المال البشري:

من الأمور التي كان يصعب تفسيرها هو كيف نجد أن معظم الدول المتقدمة لا تملك موارد طبيعية وتمكنت من الوصول بركب الحضارة والتقدم كاليابان مثلاً، وبالمقابل نجد دولاً تملك الموارد الطبيعية المختلفة لكنها لم تحقق مستويات مقبولة من التنمية كمعظم دول الوطن العربي مثلاً، وقد تبلور مؤخراً تفسيراً واضحاً لهذه الظاهرة، فالاختلافات الجوهرية تكمن في الرأسمال البشري، فثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط وإنما تشمل الموارد البشرية أيضاً، والثانية أي الموارد البشرية هي العامل الفعال في استعمال الأولى أي الموارد الطبيعية. وتشير الكثير من الدراسات القياسية أن البواقي التي لا تفسر عادة في نماذج التنمية والنمو الاقتصادي تعزى إلى الرأسمال البشري، كما أظهرت هذه الدراسات وخاصة الحديثة منها وجود أثر مباشر للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي وخاصة في الأجل الطويل.

¹ عبدوس عبد القادر، مرجع سابق، ص، 154

أ-نشأة وتطور الرأسمال البشري:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار، ومازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، خصوصاً وأن العالم يشهد يوماً بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في ذات الوقت.

يمكن النظر إلى الرأسمال البشري على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة، فرأس المال البشري على الرغم من دوره الكبير في زيادة إنتاج السلع والخدمات، إلا أنه يختلف عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته، ورأس المال البشري يتمثل أيضاً في رأس المال الفكري غير المادي وغير الملموس، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل.¹ كما أن الاستثمار في العنصر البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته.²

إن الاهتمام الحالي بالاستثمار في رأس المال البشري سواء على مستوى المؤسسات من خلال التركيز على الموارد البشرية أو على مستوى الدولة من خلال نظم التعليم والتكوين والرعاية الصحية نتاج تطور مستمر لمفهوم الرأسمال البشري وعوائده المختلفة بالنسبة للمؤسسة أو الدولة على حد سواء.

ب- الحاجة إلى رأس المال البشري:

أدى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم " رأس المال البشري " وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية، كما وكيفاً وعمقاً. وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من

¹ يرفقي حسين، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007ص137

² مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل، عمان، 2007، ص(171

قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة تركز على المعرفة، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف.

لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشري دائم الترقى ودائم النمو، سواء على المستوى الفردي أم على صعيد المجتمعات حتى يمكن للجميع المشاركة في العالم (الجديد من موقع الاقتدار، وفي ظل سياق تنافسي بالغ الحدة¹)

إن التحليل العصري لرأس المال البشري يرتبط بمشاكل التنمية والتغيرات الاقتصادية ومن ثم ظهرت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في ظل هذه الظروف.

ج- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تتمثل أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري في تحقيق أقصى تكيف للموارد البشرية الأساسية مع المستجدات و التطورات البيئية المتسارعة، وتظهر هذه الأهمية على مستوى الفرد وعلى مستوى المؤسسة²

- على مستوى الفرد:

هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار البشري تنعكس على الفرد مباشرة والتي من أهمها نجد:

- تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم (.
والتكنولوجيا³

- اكتساب المعارف والمهارات التحليلية والابتكارات والقيادات.

- تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها.

¹ مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار الرأسمال البشري، الملتقى العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2008، ص (56)

² خالد عبد الرحيم اللبتي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل، عمان، 2005، ص 55

³ فريدريك شرر -ترجمة على أبو عمشة- ، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، دار

العيكان، الرياض، 2002، ص (131)

- إتاحة الفرصة للنمو والترقية وإفساح المجال للإبداع والابتكار .

على مستوى المؤسسة:

إضافة إلى الفوائد المباشرة للرأسمال البشري على مستوى الفرد هناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المؤسسة بصفة عامة والتي من بينها نجد:

- مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي .
- خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة .
- التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل والقدرات المتاحة .
- مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية .
- تحقيق القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية وتلبية متطلبات الجودة .
- تقليل التكاليف والخسائر في الإنتاج والتجهيزات .
- القضاء على رتابة ونمطية العمل .

د-أسباب الحاجة إلى رأس المال البشري:

تشهد الفترة الحالية تقدماً هائلاً وتغيراً متسرعاً على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهذا ما أدى إلى إحداث فجوة بين متطلبات التغيير وقدرة الأفراد على التكيف مع هذا التغيير مما أكد على ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار في الرأسمال البشري كمفتاح للمواكبة والتطور. غير أنه هناك أسباب أخرى سرعت من وضوح صورة الحاجة إلى الرأسمال البشري ونذكر منها ما يلي:

-الأسباب التاريخية:

هذه الأسباب هي سلبية التغيرات التاريخية على مختلف الأصعدة والتي نذكر منها:

- فشل النموذج الاقتصادي المعتمد على رأس المال المادي في تحقيق التنمية.

-تغير المفاهيم حول العنصر البشري من اعتباره كمجرد عامل ثم ظهور إدارة الأفراد لتتطور بعد ذلك إدارة الموارد البشرية التي تعتبر العنصر البشري أصل من أصول المؤسسة.

-ظهور علوم جديدة تبحث في أهمية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية مثل علم اقتصاديات التعليم.

-ظهور نظرية الاستثمار في رأس المال البشري لشولتز في الستينات وما تبعها من أبحاث وتطبيقات.
-تطور أساليب ووسائل إدارة الموارد البشرية لتشمل مفاهيم جديدة منها مفهوم دورة حياة العاملين ومفهوم خريطة الإحلال ومفهوم تحليل محفظة الموارد البشرية.

-أسباب اقتصادية واجتماعية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيراً في بلورة الحاجة إلى الرأسمال البشري والتي من أهمها نجد:

-زيادة حدة المنافسة.

-فقدان الاستقرار في النظام الاقتصادي.

-انفتاح النظام الاقتصادي على العالم الخارجي وبالتركيز على الآلات الإنتاجية والخدمية

-تفاقم المشاكل المرتبطة بالموارد منها مشاكل الطاقة والندرة وتقلبات الأسعار.

-اهتزاز القيم والتغير في اتجاهات الأفراد.

-زيادة مستويات الهجرة.

-ظهور ونمو التنظيمات العمالية ومفاهيم العدالة الاجتماعية.

-أسباب تكنولوجية :

تعتبر هذه الأسباب نتاج الثورة العلمية والطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ومن أهم هذه الأسباب نجد:

-التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

-الاستعمال المكثف للحواسيب الالكترونية في عمليات إدارة الموارد البشرية مثل إنشاء بنك المعلومات للعاملين في أسواق العمل لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وربطها بشبكة معلومات تخدم أسواق دولية.

-الانفجار العلمي والتكنولوجي مما أدى إلى ظهور صناعات جديدة كالصناعات الالكترونية وصناعة الخامات.

-التحول من قيم العمل الجاد في الخمسينات إلى تحقيق الرفاهية وقيمها.

-التوجه نحو النظام الشبكي الذي يناسب عصر اللامركزية والتدقيق المتسارع للمعلومات.

-التركيز على الجهد الفكري للعامل أكثر من الجهد العضلي، حيث أصبح عمله لا يقاس بالساعات وإنما لقدرتهم على اتخاذ القرارات.

-الابتكار والمرونة في تطبيق الأساليب الإدارية.

2-التعليم، الوجه الرئيسي للرأسمال البشري:

يعد التعليم في عصرنا الحاضر من أبرز مظاهر التقدم في المجتمع، ومن أكثرها تأثيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، ففي العقود الأخيرة من القرن الماضي تنبعت الدول النامية على أهمية التعليم كمكون أساسي للرأسمال البشري فأولته أهمية خاصة وتوسعت فيه وعملت على تطويره وسعت إلى تسخيرها في عمليات التنمية المختلفة.

المورد البشري المتعلم والمدرّب كما أشرنا سابقاً هو العمود الفقري الذي تقوم عليه جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز التعليم كأحد أهم المداخل الموصلة إلى توفير الثروة البشرية

المتعلمة والمدرّبة والقادرة على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، ولا بد من التخطيط الجيد لتوظيف الموارد البشرية المتعلمة للوصول إلى التقدم اجتماعيا وسياسيا وثقافيا فضلا عن التقدم الاقتصادي.

إن التعليم يحقق أهدافا متعددة، منها ما هو إنساني وسياسي واجتماعي بالإضافة إلى الدور الاقتصادي التنموي، فالتعليم يعد أحد أهم الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع لإسهامه في تكوين مقومات شخصية الإنسان وكرامته ومساعدته في ممارسة الحقوق السياسية الأساسية ممارسة جادة وفعالة، أضف إلى ذلك ما يمكن للتعليم أن يحققه من تضيق الفجوة الحضارية والثقافية بين فئات المجتمع من ناحية وبين مناطق الريفية والحضرية من ناحية أخرى.

أ - أشكال التعليم:

يقسم التعليم من حيث أشكاله إلى ؛ قسمين تعليم نظامي وتعليم غير نظامي¹

✓ التعليم النظامي:

يشتمل التعليم النظامي على المراحل التدريجية المعروفة أي التعليم الأساسي والثانوي والعالى، ويتصف بأنه يتضمن عمرا محددًا ودروسًا كامل الوقت والتدرج بخطى منظمة حتى الوصول على الشهادات الرسمية، ويتبع في العادة وزارة خاصة، وتكاليفه مقاسة ومخرجاته محددة بسهولة.

وكما أشرنا يضم التعليم النظامي كلا من: التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والعالى، فالتعليم الأساسي يعد المرحلة الأولى من مراحل التعليم النظامي ويشمل التعليم ما قبل الثانوي، هذا النوع من التعليم لا بد من أن يتم توفيره لكل أفراد المجتمع كحق إنساني ونتيجة لارتفاع عوائده الاقتصادية والاجتماعية حيث بينت الدراسات المتعلقة بالمرحل التعليمية المختلفة أن معدل العائد الخاص للاستثمار في التعليم الأساسي هو الأعلى بين مراحل التعليم المختلفة، حيث بلغ % 24.2 ويزيد بنحو % 60 عن عائد الاستثمار في التعليم الثانوي ويصل إلى ضعف العائد في التعليم الجامعي، وقد أوضحت دراسة للبنك الدولي أن العائد الخاص من التعليم الابتدائي يصل إلى % 43 في إفريقيا و% 31 في آسيا و 32 % في أمريكا اللاتينية، ويليه التعليم الثانوي والعالى، حيث أن هذا النوع من التعليم يمثل أهمية كبيرة في تزويد العاملين بالمعارف والمهارات اللازمة، ويمتد من بعد سن الخامسة عشر عادة، ويتمثل المردود لهذا التعليم في شقين ؛ زيادة في التعليم وارتفاع عوائده فضلا عن أن هناك دراسات كثيرة أوضحت أن

¹ إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت 2002، ص 98.

هناك علاقة سلبية بين مستويات التعليم العالية والفقر المطلق، وهناك علاقة طردية قوية بين مستويات التنمية الاقتصادية

و انتشار التعليم العالي في العالم المعاصر .إن اعتماد العديد من الدول النامية سياسة الباب المفتوح للقبول في الجامعات من شأنه أن يزيد خريجي الطبقات الاجتماعية الفقيرة مما يساهم في تزويدهم بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كل مستوى من التعليم يقود إلى غيره فله تأثير على ما بعده، ولا يقاس عائده على العائد الخاص فقط دون العوائد الاجتماعية، حيث العادة - قدر متوسط العائد الاجتماعي لكل مستوى من مستويات التعليم بنسبة تتراوح بين 10- 15% وفي العادة فإن هذا النوع من التعليم يتم توفيره من قبل القطاع العام.

التعليم الغير نظامي:

يتم التعليم غير النظامي خارج المدارس الرسمية و النظامية ويشمل محو الأمية و التعليم من الوالدين والاتصال مع الآخرين والتعلم من خلال الخبرة و التدريب الرسمي في الوظيفي، وينظر إلى محو الأمية و التدريب بأنواعه على أنهما الشكليين المهمين للتعليم غير النظامي. وتعد محو الأمية من الأمور التعليمية المهمة و الأساسية، فخفض معدلات الأمية في أي دولة تمثل تزايد في قدرته على استيعاب التطورات الحديثة واستغلالها على نحو أمثل.

و التصير في محاربة الأمية سيكون له أثر سلبي على العملية التعليمية بشكل عام إضافة إلى تزايد أعداد الأميين في المجتمع مع مرور الوقت مما سيخفض قدرة المجتمع على التطور و مواكبة التقدم العلمي.

ب-التعليم كمؤشر للتنمية البشرية:

نشرت الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم مفهوما جديدا تمثل في مؤشر التنمية البشرية، يهدف إلى قياس التقدم البشري و نوعية الحياة على المستوى العالمي، و بعد عدة سنوات انتشر هذا المؤشر و تبنته مختلف الدول في قياسها للتقدم التنموي المحلي، و يحتوي هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الجزئية تعكس مستويات التنمية و التطور و تعطي صورة واضحة عن مستوى الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحقوق الفردية و الحريات العامة، و يبرز

مؤشر التعليم كأحد أبرز مؤشرات التنمية البشرية، ويحتوي بدوره على مجموعة من المؤشرات الجزئية تعكس مستويات التعليم في دولة ما، وهذه (المؤشرات الجزئية هي مختارة من قبل الأمم المتحدة وتتمثل فيما يلي¹

-معدل التعليم (15 سنة فأكثر).

-متوسط عدد سنوات الدراسة المدرسية (بين من هم في سن 25 سنة فأكثر)

-عدد العلماء والفنيون (لكل 1000 نسمة)

-عدد العلماء والفنيون في حقل البحث والتنمية (لكل 1000 نسمة)

-النسبة المئوية للحاصلين على شهادات جامعية.

-النسبة المئوية لخريجي الجامعات من المتخصصين في العلوم.

-نسبة المسجلين في التعليم الأساسي.

-نسبة المكملين في التعليم الأساسي.

-النسبة المئوية للحاصلين على شهادة مستوى التعليم الأساسي من السكان.

-نسبة التلاميذ لكل معلم في مرحلة التعليم الأساسي.

-معدل التسجيل الإجمالي للتعليم الثانوي.

-معدل التسجيل لمستويات التعليم في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

-التسجيل في التعليم الفني الثانوي.

-نسبة التسجيل في التعليم الجامعي.

-نسبة التسجيل في العلوم بالتعليم الجامعي.

-نسبة الطلبة في التعلم الجامعي في خارج الدولة.

وبوصفه مكون أساسي للتنمية البشرية والرأس المال البشري تبرز أهمية التعليم ودوره في عملية التنمية من أوجه عدة أهمها:

¹ حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دار وائل، عمان، 2002، ص (225

1- تقع على عاتق التعليم مهمة إعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة، ومن غير المعقول أن تبلغ التنمية أهدافها بدون الاعتماد على التعليم، وفي دول العالم الثالث يعتبر النقص في عدد المختصين والفنيين من بين أهم العقبات التي تقف أمام التطور الاقتصادي، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا المجال فإن أغلبية الدول النامية مازالت تعتمد على الخبرات المستوردة من الخارج، مما يكون عبئا كبيرا يضاف إلى أعباء التنمية الأخرى.

2- يلعب التعليم دور أساسي في زيادة فاعلية العمل الإنساني، لأنه يعنى بتنمية الفرد روحيا وأخلاقيا وثقافيا، كما يعنى بتحسين وتطوير قدراته الإنتاجية.

3- إن ما تتمخض عنه البحوث العلمية وما تقدمه المعرفة من فنون جديدة في الإنتاج لا يمكن أن يجري تطبيقه إلا بالمختصين وأصحاب التكون التعليمي والفني العالي.

3- أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية الحديثة للتنمية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة قائمة على أساس الأثر الكبير للرأسمال البشري في بنائها واستدامتها كما ونوعا، وسوف نتناول هذا الأثر من الناحية العامة المرتبطة بالتنمية ثم من الناحية الخاصة المرتبطة بالنمو الاقتصادي . وسنأخذ أثر التعليم بوصفه المكون الأساسي للرأسمال البشري.

أ- الأثر العام:

يقوم الرأسمال البشري بدور حيوي في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر عن طريق تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات الابتكار، وهما عاملان هاما في دفع ديناميكية التنمية القائمة على المعرفة، ويعد اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية من خلال التعليم والتعلم والبحث والتطوير كفيلا بتوفير

عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية. ويمكن النظر إلى العلاقة بين الرأسمال البشري والاقتصاد من خلال (العناصر الآتية¹

-تعد الإنتاجية حاليا المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها.

-يتأثر التقدم الاقتصادي بنوعية الرأسمال البشري وجودة تعليمه.

-تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته.

-تقدم أي دولة في عصر ثورة المعلومات وعالمية المعرفة يتوقف على قيمة المعارف فيها.

-قيمة أي منتج اليوم تتحدد بقيمة مكون المعرفة في هذا المنتج.

-قيمة المعرفة هي المكون الأساسي في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة.

-قدرة أي دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك المعرفة تعد معيارا مهما للتقدم والأمن الوطني والإقليمي.

-إعداد الطاقة العاملة المؤهلة والخبيرة باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات النمو الاقتصادي.

-تطوير أساليب البحث العلمي وتقنياته وتوظيف نتائجه.

-تنمية المناطق الأقل حظا ونموا وتحقيق تكافؤ الفرص.

-تغيير الاتجاهات السلبية لدى بعض الفئات نحو التكنولوجيا.

¹ سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق، عمان، 2008، ص(169)

-تهيئة المواطن الأرفع ثقافة والأكثر قدرة على المنافسة.

من بين الآثار العامة للرأسمال البشري من خلال عملية التعليم نجد الأثر على كل من القوى العاملة وعلى (توزيع الدخل وعلى الفقر وعلى التطور التكنولوجي).¹

الأثر على القوى العاملة:

إن المساهمة المحتملة للتعليم في تحسين إنتاجية العمل وتعزيز النمو والتنمية أمر تم تأكيده من خلال العديد من الدراسات، فالمتعلمون يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة، وقوة العمل المتعلمة تجعل التعامل والاستفادة من التكنولوجيا أكثر سهولة وفائدة من قوة العمل التي مرت بسنوات دراسية قليلة، ومن خلال تعليم القوة العاملة أيضا تتحسن نوعية العمل ويزداد أثر الإحلال بين عوامل الإنتاج، ولكي تتحقق الفعالية الاقتصادية للتعليم، ولكي يقوم التعليم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية والتأثير ايجابيا على قوة العمل يجب أن يقوم التعليم بإعداد القوى البشرية اللازمة للمجتمع بالكم والكيف المطلوبين وأن يحسن المجتمع استخدام هذه القوة البشرية التي يخرجها التعليم.

الأثر على توزيع لدخل :

التعليم وعلاقته بتوزيع الدخل يعتمد على عدة أمور، حيث أن الأثر التعليمي على العدالة في توزيع الدخل لا يعتمد على طريقة تخطيط التعليم وتنميته وتمويله فقط، بل يعتمد أيضا على عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى مثل احتمالات التشغيل وهياكل الأجور والسياسات المالية، فالشخص الذي يستثمر في التعليم إنما يسعى للحصول على فرصة وظيفية بدخل أعلى من الدخل الذي كان يحصل عليه قبل وصوله إلى المستوى العلمي الجديد، فكلما زادت احتمالية تحقيق هذه الفرصة وانعكس ذلك على زيادة إنتاجيته أيضا كلما كانت مساهمته في النمو الاقتصادي أكبر وبالتالي ينعكس إيجابا على توزيع الدخل أيضا، وعندما تتمتع هياكل الأجور بمرونة أكبر -بحيث أن كسب الفرد يزداد كلما ارتفع مستواه التعليمي - كلما كان ذلك حافزا له للإقبال على التعليم، والذي يؤدي بالتالي إلى التحسين في توزيع الدخل، والسياسات المالية لها أثر كبير على توزيع الدخل أيضا خاصة من خلال الضرائب، فيمكن من خلال هذه السياسات وتوقعات الأفراد أن يزداد إقبالهم على التعليم والعكس صحيح، لذلك ورغم تأكيد كثير من الدراسات على مساهمة التعليم في تحسين الإنتاجية، وخفض عدم العدالة في توزيع الدخل وتعزيز النمو والتنمية، لا بد

¹ إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص (104)

من سياسات اقتصادية تضمن تحقيق عدالة أكبر من خلال توفير فرص وظيفية وحوافز مناسبة لكل المستويات التعليمية وذلك لتشجيعهم على التعليم وخاصة في المستويات العليا والفنية.

الأثر على الفقر:

هناك علاقة بين التعليم و الفقر على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الأفراد غير المتعلمين قليلي الإنتاجية، لذلك فالفرص الوظيفية المتاحة لهم قليلة، وفي حالة حصولهم على فرصة وظيفية فالدخل الذي يحصلون عليه يكون منخفضا مما يجعلهم على الأغلب تحت خط الفقر أو في مستوى معيشة منخفض، وبذلك يعد الفقر دالة في التعليم فضلا عن أنه دالة في المتغيرات الأخرى، أما على المستوى الكلي فالمجتمعات التي تنتشر فيها الأمية أو تكون قليلة التعليم لا تحرز تقدما بشكل جيد، ولا تتوفر لها القدرة على زيادة إنتاجها، وكنتيجة لذلك يبقى مستوى معيشتها منخفضا، لذلك إذا أراد الفرد أو المجتمع تحسين نوعية حياته بشكل عام لا بد له من تحسين مستوى تعليمه.

الأثر على التطور التكنولوجي:

لا بد من التأكيد بأن ما توصلت إليه اقتصاديات الدول المتقدمة من تطور تقني إنما هو نتاج العملية التعليمية والتدريب الذي يحسن القدرات البشرية ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي تعود فوائده بالتالي على التنمية البشرية، فالارتفاع المستمر في مستوى التعليم والمهارة للقوى العاملة لم يعد مجرد واحد من الانعكاسات الاجتماعية لحركة النمو، وإنما أصبح بسبب التقدم التكنولوجي الكبير الذي تعيشه البشرية في هذه الفترة من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية، وبالتالي مواصلة النمو، فلمواكبة التقدم التكنولوجي لا بد من توفر مستوى متقدم لنوعية العمل البشري وهذا يتطلب إنفاقا على تدريب القوى العاملة في بعض الجوانب بمقدار يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج الأخرى، ومن هنا أصبح التعليم فرعا أساسيا من فروع الاقتصاد من حيث دلالاته وطرق تطويره.

و بناء على ما سبق يتضح أن الرأسمال البشري من خلال عملية التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والعناصر الأخرى للتنمية، ويلعب دورا محوريا في تحريك عجلة التنمية بكل عناصرها وأبعادها، ومهما كانت الغاية العامة من التعليم والفلسفة التي يؤمن بها المجتمع في أن يكون التعليم من أجل التعليم إلا أن ذلك وفي نفس الوقت يجب أن يوجه لخدمة الغايات الاقتصادية والتنموية في

الدولة لأنه في النهاية هي المسؤولة عن توفير الحياة الكريمة وسبل العيش لأبنائها وشعبها، ولهذا يظل التعليم الركن الأساسي في التقدم الاقتصادي وتطور المجتمع وخصوصا في عصر المعرفة.

ب الأثر الخاص:

يبرز الأثر الخاص للرأس المال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي عن طريق المساهمة المباشرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد منه.

يؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، فقد أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن نتيجة للنمو في رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا نتيجة للاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم هناك (علاقة بين درجة التعليم كمتغير مستقل ودرجة النمو الاقتصادي كمتغير تابع).¹

و يؤدي التوسع التعليمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال القوة العاملة الماهرة وشبه الماهرة والتي تقود عملية التنمية في القطاعين العام والخاص، كما أن لهذا التوسع تأثيره الملموس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المهارات والمعرفة لدى القوة العاملة وتوفير فرص العمل للمدرسين ولعمال المدارس والمطابع وصناع الملحقات واللوازم المدرسية والإنشاءات وتوفير القادة المتعلمين لإحلالهم مكان العاملين الأجانب وتشجيع الاتجاهات العصرية لدى القطاعات المختلفة من المواطنين، وحتى لو كان بوسع الاستثمارات البديلة أن توفر قدرا أكبر من النمو فإن هذا لا يقلل من أهمية الإسهامات الاقتصادية وغير الاقتصادية للتعليم في تحفيز النمو (الاقتصادي الكلي).²

2- رأس المال المادي

(الاستثمار): يعتبر الاستثمار بشكل عام جزء هام من الاقتصاد، فقد كان محل دراسة منذ القدم ركزت عليه جل المدارس والمفكرين الاقتصاديين بمختلف توجهاتهم وانتماؤاتهم وحاولوا تقديم مفهوم الاستثمار، فكان من الضروري تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

¹ ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن الحساني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 383.

² صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة للكويت للتقدم العلمي، الكويت 2007، ص 225.

أ- مفهوم الاستثمار:

هناك عدة مفاهيم للاستثمار من بينها:

- حسب محمد مطر "الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة

من الزمن، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفر عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التوقعات"¹

- حسب كيتنر "الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وكذلك

الأموال المخصصة لزيادة المخزون"²

- التعريف المحاسبي للاستثمار "الاستثمار من الناحية المحاسبية يمثل ا لهجموعة الثانية من

المخطط الوطني المحاسبي، وحساباته تتزايد حسب ظهورها بالميزانية من طرفها الأيمن وتتناقص من طرفها الأيسر"

- التعريف الاقتصادي للاستثمار "حسب هذا التعريف فالاستثمار هو عبارة عن تلك الأموال التي

تدفعها المؤسسة حالياً بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق الأرباح مستقبلاً"³

- التعريف المالي للاستثمار " هو عبارة عن توظيف الأموال في وقت معين وانتظار التدفقات

في المستقبل أو الإيرادات أو يؤدي إلى التقليل في النفقات على المدى البعيد"⁴

ب- أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي.

يعتبر الاستثمار من أبرز مظاهر التوجهات الاقتصادية الحديثة نظراً للانفتاح الاقتصادي

العالمية وتزايد التبادل الدولي وتوسع حركة رؤوس الأموال واليد العاملة والتكنولوجيا وارتبط

1برودي فاطمة، الاستثمار ونظرية الأسواق، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، المدينة، دفعة 2006، ص 06

2 محمد مطر ، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبع 02، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 09.

3 إسماعيل العشاب، الاستثمار في الأوراق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية، دفعة 2003-2004، ص 04.

4 إسماعيل العشاب ، مرجع سابق، ص 04

الاستثمار بالنمو الاقتصادي باعتباره مولد وخالق للإنتاج من خلال مساهمة في خلق المؤسسات ومن ثم توفير السلع والخدمات الإضافية ومن أبرز العوامل التي تحبذ الاستثمار إضافة إلى ما سبق فشل السياسات الاقتصادية ذات التوجه الداخلي نظرا لتكلفة المشروطة التمويلية الكبيرة والتي أحدثت أزمات في بعض الدول.

لقد زاد الاهتمام بموضوع الاستثمار وأثاره على النمو الاقتصادي في مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة ويرتبط النمو الاقتصادي بالاستثمار من عدة أوجه وعدة مستويات سواء وحدوية كمؤسسات أو كلية كدولة يتحقق الأثر الموجب للاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول الضعيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل في هذه الدول وتأخذ الآثار الخارجية الموجبة التي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار ثلاثة أشكال وهي: البحوث والتطوير والمعرفة الجديدة وتراكم رأس المال البشري، وعليه يتم تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة كما ان الاستثمار ينظر إليه علي انه مصدر تمويل التنمية عموما ومن ثم للنمو الاقتصادي خصوصا لأنه عندما يحدد المجتمع معدلا للنمو الاقتصادي فان تحقيق هذا الهدف يتطلب ضمن ما يتطلب من الأمور الوصول بمعدل الاستثمار الي حد معين فهنا الموارد المحلية تلعب دورا مهما في الوصول إلى معدل نمو مستهدف.¹

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي الكلي والتضخم والنمو الاقتصادي.

أولا: تعريف استقرار الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا استقرار مستوي العام للأسعار، ويرجع ذلك إلي أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي الي عديد الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو، توزيع الدخل، الاستهلاك، العمالة وغيرها ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في المستوي العام الأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد وثبات المستوي العام الأسعار باعتبارهما هدفان متضادان²

ثانيا: تعريف التضخم:

لم ينفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقي قـبولا عاما في الفقه الاقتصادي. واستخدام مصطلح التضخم برز كمفهوم نظري يرتبط بالظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات

1 أنظر للتفصيل أكثر: مجدي الشريجي، أثر الاستثمارات على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط شمال افريقيا، الملتقى العلمي الثاني حول اشكالية نمو الاقتصادي في الدول الشرق الأوسط شمال افريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 257.

²LaTernational monetary fund: a manual on government, finance statistics, 1990. p 177, (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf>), consulterle 24/02/2015.

العالم، ومن أهم هذه الظواهر التغير في المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا منه¹:

- ✓ **التضخم في الأسعار:** هو عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.
- ✓ **التضخم في الدخل:** هو عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.
- ✓ **التضخم في العملة:** ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
- ✓ **التضخم في التكاليف:** ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم إذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد والمالية وهو التضخم في الأسعار فان هذا لا يعني أنه التعريف الخاص والمحدد لكلمة التضخم².

ثالثا: أثر الاستقرار الاقتصادي الكلي والتضخم على النمو الاقتصادي

ان عدم استقرار الاقتصاد الكلي و حدوث الظاهرة الاقتصادية المعروفة بالتضخم من شأنه ان يؤثر على الأداء الاقتصادي، فقد أكد الأدب الاقتصادي التجريبي على وجود علاقة سالبة بين التضخم والنمو الاقتصادي، فزيادة معدل التضخم تؤثر تأثيرا سلبيا على الأداء الاقتصادي وفي هذا المجال أشارت دراسة ازرياديز وسميث (1996) الي أهمية المستوي الحرج أو الحدي للتضخم وأداء القطاع المالي، حيث أوضحت هذه الدراسة أن الأثر السالب لتضخم على القطاع المالي سوف يكون أكبر ومن ثم أظهرت هذه النتائج وجود أثر سالب للتضخم على أداء القطاع فان تطور القطاع المالي سيكون له تأثير سالب على النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الي زيادة تكاليف المعلومات والمعاملات، مما يفوق عملية التنمية الاقتصادية، فعلي سبيل المثال يؤدي عدم استقرار معدل التضخم إلى صعوبة التنبؤ بالتكاليف و الأرباح وارتفاع تكلفة مثل هذا التنبؤ مما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد والمشروعات على وضع خطط مستقبلية، كما يؤدي عدم القدرة على التنبؤ بمعدل التضخم بدقة إلى تردد المستثمرين في القيام بتوقيع عقود تتعلق بالمستقبل، مما يحد من إنشاء مشروعات جديدة³

¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000، ص 10-11.

² - غازي حسين عناية، التضخم المالي، المرجع سابق، ص 13.

³ مجدي الشريجي، التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني، يونيو 2006، ص، 9

المطلب الرابع: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف الإنفاق العام: يشكل الإنفاق العام في معظم الدول حوالي الثلث من إجمالي الإنفاق الكلي لاقتصادياته، هو يعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي وعلى هذا الأساس يري كينز أن الدولة بهذا الشكل تعتبر المصدر الأخير للطلب وبالتالي يطالب بضرورة رفع الإنفاق الحكومي في شكل استثمارات قصد تنشيط الاقتصاد على المدى القصير.¹

ثانياً: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

1-العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

أشار كنوب 1990 في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة 197 إلى سنة 1995 إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم إنفاق العام له اثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا فولستر وهنروكس 1991-2001² في دراسة امتدت في نفس الفترة ونفس النتيجة توصل إليها بارو 1991 في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير إلى عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد ومن جهته يؤكد قوساه من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 بان نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وان الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.³

1محمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي -الدار الجامعية، مصر، 2007، ص212

2Contantinos alexiou: government spending and economic growth, journal of economic and social research, vol 11(1), 2009, p 2. Www.fatih.edu.tr/jesrjers.alexiou.pdf) reviewed on 1/1/2010.

3Ibid: p4.

أ- الأسباب المؤدية للعلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

وعموماً فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

هي:¹

-تكلفة التمويل:

إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحى إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح آثار سلبية على الاقتصاد أياً كان نوعه.

-أثر الإزاحة:

إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

-تكاليف الإعانات:

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر سلبي على النمو الاقتصادي إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البناءات والطرق حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكاً أو منتجاً تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

-عدم الكفاءة:

يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد حيث إن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة والتعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل حيث أن القطاع الخاص له رغبة في التوسع والمنافسة تؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

1 Daniel mitchel: the impact of government spendig on economiec growth. The heritage foundation n ° 1831, 2005, p 4.5 (www.heritage.org/reseach/budget/1831.cfm) reviewed on 20/02/2015.

- غياب الإبداع:

إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

2- العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يؤكد رام 1986 بان القطاع العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي حيث ان علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على انه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص¹ كما أن اشاور سنة 1990 يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي أما اليسكو 2009 في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية

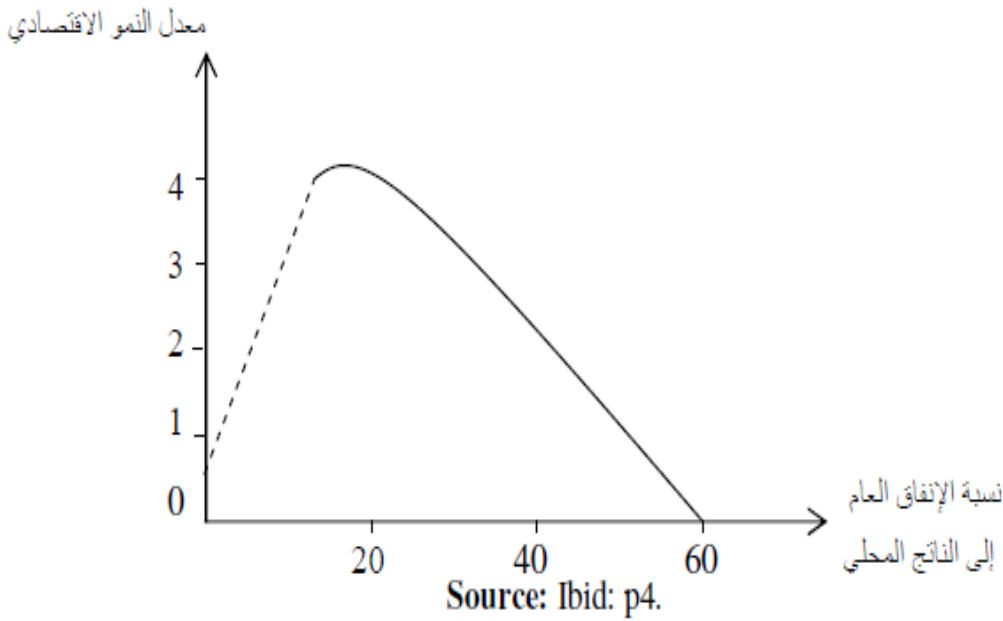
خلال الفترة من السنة 1995 إلى سنة 2005 فقد أكد على أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي وهو بذلك يوافق ما جاء من قبل أشاور 1990². ومن جهة أخرى فان عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام حيث يشير شيهي 1993 إلى إن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% أما إذا تتجاوز 15% فان ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي³ وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

1Eric Engen, Jonathan Skinner: fiscal policy and economic growth, national Bureau of economic research, working paper n°4223; 1((2, p4, (www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/1/2010.

2Constantinos Alexiou : op- cit, pp4, 3.

3Martha pascual Saez, Santiago Garcia: government spending and economic growth in the European union countries,p2,(http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=(14104) reviewed on 22/12/2015

الشكل رقم (07): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.



ويظهر لنا من الشكل السابق انه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فان معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر لان الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتيه تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات حماية الملكية دفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي

الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي 15 % وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فان ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير النسبي السنوي وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي¹ وعموما فان اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها الكفاءة التكنولوجية المقدره التنظيمية والتخصص الإنتاجي ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.²

¹Constantinos Alexiou : op- cit, pp5.

²Martha pascual Saez, Santiago Garcia/ op.cit. , p 6.

المبحث الثالث: أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي.

أولاً: دور الجهاز المصرفي في تكوين رأس المال

نفرض أن رأس المال قبل أن يتشكل في الأصول الطبيعية يتخذ شكلاً في اقتصاد المبادلة التقدمية ومن ثم علينا أن نحدد دور الجهاز المصرفي في الادخار النقدي أو التوظيف النقدي وعلى ذلك نتعرض أولاً لدور الجهاز المصرفي في عرض رأس المال أي تجميع الادخارات وشبه السائلة فالادخار النقدي يتوقف على عوامل تقليدية.¹

مستوي الدخل الفردي الميل للاستهلاك، الاكتناز، العوامل السيكولوجية والاجتماعية ويستطيع الجهاز المصرفي أن يعوض من أثر هذه العوامل التقليدية عن طريق عدة وسائل تنظيمية، فهو يخاطي الدخول الصغيرة عن طريق فتح حسابات تجمع بين الطبيعة الجارية والطبيعة الادخارية.

وهو يستطيع أن يقلل من ميل الاستهلاك عن طريق تقديم سندات ذات سيولة مرتفعة تحقق عائداً مجزياً يجعل الأفراد يقبلون التضحية بالاستهلاك الحالي في مقابل الاستهلاك أفضل في المستقبل.

أما بالنسبة للاكتناز فنحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني مواد نقدية معطلة ويعني في نفس الوقت

تخصيص جزء من الدخل النقدي يشغل في قيم هروبيه كسراء العقارات وشراء الذهب لذلك فأبي

سياسة نقدية متوازنة من قبل البنوك التجارية بجانب تعاون البنك المركزي وخطة من الخزانة العامة لتثبيت قيمة العملة، كذا هذه بتحويل المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في زيادة عرض رأس المال

ويستطيع الجهاز المصرفي عن طريق تنمية السوق النقدية والمالية وزيادة المعروض من جانبه من الأوراق التجارية والمالية والسندات و اذن الخزانة أن يشجع الأفراد والمشروعات على التعامل مع

هذه الأسواق وتقديم ادخاراتهم كما يمكنه بهذه الوسيلة أن يمنع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج إذا وجدت في الداخل العائد المجزي ولضمان وثيقة في المؤسسات المصرفية التي تتعامل معها.

ولعل من أدق المهام التي يجب أن توكل الي القطاعات الحديثة الصناعية أن يمتد أثر

الي الاقتصاديات الخارجة كما تحاول أن تفعل البنوك الأجنبية تحت ستار تمويل الحصول أو

تمويل التصدير لذلك يجب تعديل هيكل البنوك التجارية لتعامل في الأجل القصير و الأجل الطويل معا

وتقوم بتجميع المدخرات في كافة القطاعات وتتبعها وحدات مالية متخصصة في الادخار شبه السائد

وتمويل الاستثماري وعقبات الخاصة بالتوظيف النقدي او عرض رأس المال فان او ما نلاحظه أمام

¹ . مصطفى رشدي شيحة-الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، طبعة، 98، ص، 202.

الحجم الضئيل في الادخار الكلي لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام النمو الاقتصادي إذا توافرت فرص التوظيف والاستثمار فهناك قاعدة في خلق الائتمان تقرر أن: "الودائع تسمح بالاقتراض والقروض تخلق الودائع" ويمكن تقدير أيضا أن: "الادخار يسمح بالاستثمار والاستثمار يخلق الادخار" فإذا وجدت فرص الاستثمار فسوف يأتي الادخار أما عن طريق منع تسرب رؤوس الأموال الي الخارج ، وعلى ذلك توفير فرص الاستثمار وزيادة الميل وتوسيع السوق ، أو الاتجاه الي المشروعات المشتركة وتنمية سوق المال وتحكم في أسعار الفائدة.

ثانيا-فاعلية الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية.¹

مما لا شك فيه ان للبنوك دور مؤثر في التنمية الاقتصادية فيه شروط معينة باعتبار ان قدرة الجهاز المصرفي لا يحكمها فقط كفاءة العاملين به رغم أهميتها بل تؤثر فيها أيضا عوامل خارجية تتعلق بعضها بحجم الطلب ويتعلق البعض الآخر بالسياسات الاقتصادية وتشريعات من ناحية اخرى ويمكن التأثير فيما يلي:

أ-توافرت مقومات خارج إطار الجهاز المصرفي تتحكم في فاعليته في التنمية الاقتصادية ولا تقتصر على عناصر كيفية لا تقاس رقميا مثل التشريع أو الكفاءة التنظيمية للهيكل الاقتصادي أو علاقة الجهاز المصرفي بالسلطة التنفيذية.

ب-أن إسهام الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية ينصرف الي ما يمكن ان يؤديه من وظائف تبديل لعنصر التنظيم فلا يقتصر دوره على قبول الودائع وتقديم الائتمان و إنما يمتد الي التعرف على فرص الاستثمار والمساهمة في دراسته أو تقييم جدواها وتأسيس المشروعات والاشتراك في رؤوس الأموال فضلا عن متابعة استخدام القروض.

ج-لا يكفي منهج التحليل الكمي لإلقاء الضوء على فاعلية النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية دون إتباع منهج التحليل الوظيفي لأعمال النظام المصرفي في إطار التكوين الاقتصادي والسياسي العام وهو ما أشار إليه كاميرون في أحد البحوث الحديثة التي استهدفت تقييم النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية على أساس تناول عناصر النشاط المالي تفضيلا على عناصر ناتج وطني فتضح ما يلي:

✓ توجد علاقة متبادلة بين وظائف التنظيمات المصرفية وبين متغيرات التنمية الاقتصادية فعلي

سبيل المثال يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة المعروف النقدي

ومعروض سلعي يؤدي إلي اتساع حجم السوق.

¹صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، جامعة القاهرة، طبعة 2003، ص، 46-47

- ✓ أن التشريع يؤثر علي اغلب وظائف النظم المصرفية ولا يتأثر بها ، فالتشريع المصرفي يحدد نطاق وظائف البنوك كما تؤثر تشريعات التعامل بالنقد الأجنبي و أحكام القانون المدني وممارسة البنوك لوظائفها وبالمثل تؤثر التشريعات المنظمة للتكوين وإنشاء الشركات لضوابط التعامل بالأوراق التجارية على مدى إسهام البنوك في المجالات المعنية.
- ✓ إن ممارسة البنوك لوظيفتها في تنمية العملاء وعلى النحو السليم من شأنه أن يؤثر في متغيرات التنمية بينما لا تتأثر هذه الوظيفة بالمتغيرات المذكورة.¹
- ✓ وتحدد فاعلية الجهاز المصرفي كذلك بمقدرته على جذب الكتلة النقدية باتجاه إذا كانت النقود خارج الجهاز المصرفي فان البنك المركزي لا يستطيع خلق النقود وهذا يدل على مدي ضعف الجهاز المصرفي وتخلفه وعكس صحيح إذا كانت النقود خارج الجهاز المصرفي فالنشاط الاقتصادي في غير مؤسسي أي لا تحكمه المؤسسات.....الأموال في أيدي الناس وليس في المصارف والعكس صحيح.

ثالثاً- دور البنوك في التنمية الاقتصادية.

1- دور البنك المركزي في النمو الاقتصادي.

يستطيع البنك المركزي تحقيق النمو الاقتصادي عن طريقين:

الأولي: كمنظم لإصدار العملة

الثانية: كمنظم للائتمان المصرفي ويبرز دوره التنموي من خلال تمويله المباشر وغير مباشر لعملية التنمية، وكذلك من خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وكل هذا يقتصر على دوره في رسم السياسة النقدية والرقابة على النظام المالي وإصدار التنموي، وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي هو اخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم يتمثل في إقامة سوق نقدي وسوق للمال يفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية، و إشراف رقابي فعال على النظام المالي وتشريع سياسة نقدية وائتمانية و ضمان سياسة للأسعار الفائزة تضمن التمويل المستمر لعملية التنمية الاقتصادية.

2- دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية:

تعتبر الودائع جزء مهم من وسائل الدفع في الاقتصاد وهي تتداول يوميا بمبالغ كبيرة من الأموال السائلة وتزويد جمهور القطاعات الاقتصادية بمقادير من العملة والائتمان التي تحتاجها، كما يحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي لذلك فسلامة عمليتها وصحة سياستها تغير من المقنضيات الأساسية

¹صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، المرجع السابق، ص46-47

لسلامة عمل الاقتصاد ذاته واستمراره واستقراره وإمكانية تحقيق أهدافه، واحتل الائتمان المصرفي لهذه البنوك دورا هاما في عملية التنمية، لاتساع مدى قدرتها على خلق نقود وهو ما يؤثر على عملية التنمية وقدرتها على خلق النقود تتوقف على قرارات السلطات النقدية والوحدات الاقتصادية التي يؤثر سلوكها الاقتصادي علي عملية الائتمان نفسه وعلي خلق الموارد النقدية، تتأثر السياسة الافتراضية للمصارف التجارية بعوامل الأمان والسيولة الربحية، وقدرتها على خلق الائتمان (النقد المصرفي) يعني قدرتها على التمويل والتي لا تتخذ فقط بحجم ما تستطيع تعبئة في المدخرات (الودائع الأصلية أو الأولية) بل تلك التي تخلقها والتي يطلق عليها تحليله بالودائع المشنقة¹ والتي تتولد نتيجة قيام المصارف التجارية بقبول الودائع واقتراض منها، واختلاف مصاريف التجارية يرجع إلى الفلسفة المصرفية ومستوي النمو الاقتصادي وحجم الطلب على الائتمان المصرفي ونوعه وقدرة على تعبئة المدخرات ودرجة نماء سوق المالية.

3- دور البنوك المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية:

إن الكثير من دول العالم المتطور والتي في طور النمو أخذت بنظام البنوك المتخصصة وذلك بهدف إيجاد مؤسسات إنمائية تختص بدعم وتشجيع قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية التي تساهم في نمو القطاع الاقتصادي المعني وزيادة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.... وهكذا أنشئت البنوك الصناعية لتمويل قطاع الصناعة والبنوك الزراعية لتمويل قطاع الزراعة، والبنوك العقارية لتمويل القطاع العقاري وذلك بجانب البنوك التجارية التي تبقي تمارس دورها المهم في تمويل النشاط التجاري تمويل رأس المال العام اللازم لبعض الأنشطة الأخرى وتتفاوت إمكانيات ومهام البنوك المتخصصة من بلد لآخر إذ يتحدد ذلك من خلال قدرات الاقتصادية لكل بلد والمهام المتوسطة للبنك المتخصص للقيام بها في مرحلة تنموية محددة...² وتعتمد هذه البنوك على التمويل المتوسط والطويل الأجل، ولا تسعى إلى تعبئة المدخرات، وليس لها القدرة على خلق الائتمان كالمصارف التجارية، إلى أن أهميتها في عملية التنمية تكمن من خلال ارتباطها المباشر بتمويل الحاجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العام، وتعتمد على مواردها، أمام ما تقتضيه من السوق المالية أو من خلال إصدار السندات للاكتتاب العام وتقوم هذه البنوك ب:

- ✓ دراسة فرص الاستثمار في المجتمع وخلق المناخ الملائم به.
- ✓ دراسة المشكلات التي تواجه مجال التخصص.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، المرجع السابق، ص، 49
² صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 16-17

✓ العمل على تحفيز وتوسيع السوق المالي وكفالة الاستمرارية، ومنع القروض قصيرة الأجل لمواجهة عجز السيولة

4- دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية:

تفقد هذه البنوك بدورها في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق:

✓ استقطاب المستثمرين والمنظمين والتعرف على فرص الاستثمار والتحقق

من وجودها و إنشاء المشروعات استنادا إلى قرائن والتشريعات وما مدي مناسبة

المناح الاستثماري، ومدي توافر مكونات عناصر التنمية (سواء الموارد الطبيعية

العمل التنظيم رأس المال، الخبرة الفنية) وحتى البحث العلمي.¹

✓ تقديم التمويل للمشروعات بالاستناد إلى مواردها المالية (رأس المال، الودائع والسندات

المفتوحة للاكتتاب العام)

✓ متابعة المشروعات في مرحلة تنفيذها لتجنب الوقوع في المشاكل.

✓ المساهمة في تنمية النشاط الصناعي الخاص وذلك لسد التغيرات في نقص الخبرة في الدولة

وتعيين الدولة في إقامة المشاريع الأساسية وبالتالي تعيين على نشاط السوق المالي ولا يتم

نجاح هذه البنوك إلا بالعمل إلى جانب الحكومة والمؤسسات الأخرى والدولة في إطار متنافس

ومتكامل مع السياسة الائتمانية والسياسة المالية.

5- دور البنوك في تنمية الاقتصاد المتقدم والدور المطلوب في الاقتصاد المتخلف

إن المقارنة بين الجهاز المصرفي في الاقتصاديات المتنامية ودوره في الاقتصاديات المتقدمة

بالتنمية لموضوع التوظيف تفسر لنا الكثير من المشاكل التي تعترض كفاءة هذا الجهاز ومقدرته على

المساهمة في مشكلة التوافق بين عرض وطلب رأس المال.²

ففي البلاد المتقدمة لقد كانت الثورة الصناعية عاملا أساسيا في تطوير الأنظمة المصرفية لتلك

البلدان وذلك بعد ازدياد احتياجات التمويل خاصة طويل الأجل، ويعني هذا لابد من إيجاد مؤسسات

مالية قادرة على تجميع الأموال لمقابلة تلك الاحتياجات فبرزت الأسواق المالية وأدوات المالية وكانت

العلاقة المتبادلة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، ولقد كان للبنوك دور كبير كذلك بعد الحرب

¹صلاح الدين السيدي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، المرجع السابق، ص، 52

²د. عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النفوذ والمعارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع طبعة الاولى 2004 ص، 200.

العالمية الثانية في أنقاض وبعث الاقتصاد الألماني والاقتصاد الياباني فتطورت الصناعات وازداد النمو الاقتصادي وتكاملت الأسواق وأصبح للقطاع المصرفي دور كبير في الاقتصاد في تجميع الادخارات في توظيف جزء كبير منها في القيم المتداولة (الأسهم والسندات) وفي الاستثمار، وقبل أن نعرف دور الجهاز المصرفي في الدول النامية نتعرف أولاً على مشاكله وما تتميز به عمليات الجهاز المصرفي في هذه البلدان فهناك جزء ضئيل من الادخارات الجهاز المصرفي في التوظيف في القيم المتداولة والجزء الأكبر يوظف في التجارة والفائض المحقق في القطاع الزراعي أو المواد الأولية المصدرة إلى الخارج يخصص لأغراض استهلاكية على حساب الصناعة والجهاز الإنتاجي الداخلي، وازدواجية هذا الجهاز تنعكس على حجم الفائض النقدي وعلي عرض التوظيف.¹

إذا هناك عدم توازن بين الائتمان المصرفي قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل أي تدفق الائتمان المصرفي إلى القطاعات التجارية يفوق تدفقه إلى القطاعات الصناعة، وهناك مشكلة أساسية تتمثل في أن كل اقتصاد متنامي ومختلف الشكل على المنظمات العضوية الأساسية التي تشكل جهازاً مصرفياً مكتملاً وتكون الأطراف الضرورية الأربعة لتواجد السوق النقدي، ولكن بخلاف هذا العنصر الشكلي فإن الخصائص الأخرى تنعدم.

فالتدخل أو الإيجابية من خلال الأجهزة قليل أو معدوم وحجم الأوراق التجارية والمالية والسندات المصدرة قليلة وأثر البنوك المركزية في السيطرة على النقد وفي الرقابة على الائتمان هو أضعف مما عليه في الدول المتقدمة اقتصادياً ويظهر ذلك واضحاً في قصور وسائل الرقابة النقدية التقليدية عن تحقيق هدفها وعدم وجود ديناميكية في العمل المصرفي والسوق النقدي وهناك مؤثرات خارجية عن تحكم الخطر تأثر علي البنك المركزي والسياسة النقدية غير أن هذه الحقائق التي تميز هذه الدول يجب أن لا تقف عائقاً وحائلاً دون قيام هذه البنوك بدور المطلوب ومتمثل في:

✓ توفير الأموال الضرورية للنشاط الاستثماري حيث تنمية استثمار وذلك

بتوزيع مصادرة الادخار.

✓ توفير السيولة الكافية للاقتصاد وذلك بتوزيع أدوات الدفع قصير وطويل الأجل

المساهمة في ترقية نشاط الاستثمار بإنشاء مكاتب ومصالح خاصة للكشف

✓ فرص الاستثمار ودراسة جدواها وتقديم الاستشارة لأرباب العمل في مجال الائتمان

المصرفي تكوين إطارات وتقنيين في مجال العمل المالي والمصرفي

¹د. مصطفى رشدي شيخة-الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات ص 204-205

المطلب الثاني: دور السوق المالي في النمو الاقتصادي.

ذكرنا فيما سبق أن السوق المالي ينقسم إلى سوق أولي و ثانوي وسنتطرق الآن إلى دور كل منهما في الاقتصاد¹

1- دور السوق الأولي في الاقتصاد.

تقوم السوق الأولية بتنظيم عمليات إصدار وطرح الأوراق المالية على الجمهور ويتعهد بتغطيتها ويبرز دور السوق الأولي من خلال قدرته على تحريك المدخرات والفوائض المالية لدى الأفراد والمؤسسات من دائرة الاكتناز الى دائرة الاستثمار النافع وتوفر الأموال اللازمة للعمل الإنتاجي ومشاريع التنمية من قطاعات المجتمع وخصوصا القطاع الخاص الذي تسعى السوق إلى تعظيم مشاركته فيها.

2- دور السوق الثانوي في الاقتصاد.

إن الاستثمار في الأوراق المالية وتداولها لا يعتبر استثمارا حقيقيا بل هو مجرد انتقال ملكية الأوراق من فرد لآخر ولهذا لا يقدم الاقتصاد بصورة مباشرة ولكنه يوفر السيولة للإصدارات الأولية للأسهم والسندات وذلك بتسيير هذه الأوراق وتحويلها إلى نقد بسرعة ويسر متى رغب حاملها بذلك وهو بذلك ساهم في تخصيص المدخرات المتوفرة على المؤسسات المستحقة لها كما أن نجاح السوق الثانوي وزيادة نشاطه من شأنه استقطاب المدخرين ولهذا ينعكس إيجابا على السوق الأولي ويؤدي إلى زيادة إقبال المستثمرين على إصدار والاكتتاب في الأوراق المالية لشركات جديدة او لشركات قامت بتوسيع نشاطها وتطوير عملياتها الإنتاجية وهذا ما يسعى إليه السوق المالي لخدمة الاقتصاد الوطني.

3- دور السوق المالي في جلب المدخرات.

ان تنمية النظام المالي بما فيه السوق المالي يوفر سلسلة كبيرة من الخيارات لوحدات الفائض لاستثمار في الأوراق المالية باعتبار هذه الأخيرة أكثر جاذبية من نواحي السيولة العائد والمخاطرة فهي تشجع وحدات الفائض على التقليل من الإنفاق الاستهلاكي لصالح المدخرات نتيجة العوائد المالية المتوقعة من الاستثمار والفرص الكبيرة لتتويع محفظة الأوراق المالية ولكي تمارس السوق هذا الدور فلا بد من توفير شرطين

أ- أن تكون الأوراق المالية المتاحة واسعة القبول لعدد كبير من المدخرين

ب- تحقيق تأثير ايجابي على الدخل ويتطلب ذلك

-توافر مجموعة من الميزات من حيث العائد والضمان والسيولة

¹ أسار فخري عبد اللطيف، دور أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي، العراق، ص، 35

- أن يتوفر لوحات الفائض الميل للاستثمار في الأوراق المالية
- وجود حافز لوحات الفائض لتشجيعها على استثمار دخلها في الأوراق المالية

4- دور السوق المالي في تخصيص المدخرات

لا شك أن حجم المدخرات يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على نمو السوق المالي التي تربط إلى حد كبير بدرجة النمو الاقتصادي أن خلق نظام مالي عقدي يساعد على تسريع التنمية الاقتصادية وذلك لأن إصدار الأسهم والسندات يزيد من معدل الادخار ويجعله أكثر جاذبية ويمكن تخصيصه إلى أكثر المستثمرين كفاءة وتوزيعه على أنشطة الاستثمار المختلفة.

5- دور السوق المالي في الاستثمار

إن النظام المالي والسوق المالي الكفاء يمكن أن يعزز الاستثمار ويحسن من تخصيصه وذلك بالزيادة الكبيرة في الحجم نتيجة انخفاض تكاليف المعاملات والحصول على المعلومات مما يشجع الأفراد على الاستثمار في السوق المالي وتداول الأوراق المالية¹

المطلب الثالث: مكانة وأهمية المدخرات في التنمية الاقتصادية.

يلعب التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، وحتى تستطيع الدولة تغطية حجم الاستثمار التنموي وبشكل دائم، يتوجب عليها توفير الموارد المالية بتوازي من ناحية الزمن والمقدار مع حجم الاستثمار المطلوب، والقصور في ذلك يخلق فجوة في الموارد أي عدم كفاية الموارد المالية لحجم الاستثمار، وتتسع هذه الفجوة كلما تضخم حجم الاستثمار الداخلي، والمعروف اقتصاديا أن هذه الفجوة تضع اقتصاد الدولة إمام خيارات المفاضلة فهي أما أن تقبل معدلا منخفضا للتنمية أو تسعى إلى معدل مرتفع وهو ما يحصل عادة إلى تعبئة مصادر التمويل، والتي يمكن توفرها محليا من خلال تعبئة الادخار المحلي والإصدار النقدي الجديد ولو أن الدراسات أشارت إلى وجود علاقة نسبية بين تدفق رأس المال الأجنبي " القروض الخارجية "²

والمدخرات المحلية، وقد سميت في بعض الدراسات بعملية استرخاء الادخار، والمبدأ في تقييم هذين المصدرين في تمويل التنمية تختلف وفقا لفلسفة الدولة و سياستها الاقتصادية وحجم واردها المحلية.

¹ حسن عبد المطلب الاسرج- دور السوق المالية في تنمية الادخار في مصر - جامعة الزقازيق - ص14

² د حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص،

إلا أن الملاحظ في غالبية الاقتصاديات إن المصدر الوطني مع تأكيد دور المدخرات في ذلك وتفسير اللجوء إلى ذلك لأسباب كثيرة منها:

✓ إن الادخار سوف يضمن نموا بدون تضخم، حيث أن اللجوء إلى الإصدار النقدي

كما يحصل معه الكثير من المخاطر غير المضمونة ويفقد الاقتصاد توازنه، وقد تهدد الاستقرار الاقتصادي. ونود أن نشير هنا إلى أن الكثير من الدراسات الاقتصادية قد أكدت أنه عند ما يكون الادخار الوطني غير كاف فإن سياسة التمويل بالتضخم من خلال إصدار النقدي الجديد هي البديل الأكثر استخداما لتمويل التنمية، شرط أن يكون التضخم في الحدود المقبولة، ويأتي هذا التأكيد من أن تجنب التضخم في حالة قصور المدخرات إنما يعني الركود الاقتصادي، وان للاعتماد على الديون الخارجية آثارا سلبية، ومن هنا أصبحت المدخرات المحلية والقدرة على تعبئتها العامل الحاسم الذي تقوم عليه الكثير من الاقتصاديات في نموها.

✓ ولا تقف أهمية المدخرات عند حد تدبير الموارد الأساسية للتنمية بل تعتبر اقتصادية مهمة كفيلا بقيد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية وضمان الاستقرار الاقتصادي، ومن ذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهمة بتبني مسالتين على حد كبير من الأهمية في حياتها الاقتصادية وهما:

— ما هي أفضل الطرق لزيادة المدخرات؟

— ما هي أفضل وسيلة لتخصيص هذه المدخرات نحو الاستثمار في القطاعات الأكثر حاجة لها؟

✓ وزيادة القدرة الادخارية لأي اقتصاد مرهون بالتزام الدولة بإقرار سياسة ادخارية سليمة

ومرهونة أيضا بوجود هيكل مالي يسلم له القدرة على تعبئة المدخرات واستخدامها كمدخرات

للاستثمار في خلال عملياته المالية المتطورة وضمن الهيكل هذا يتطلب نظام مصرفي سليم وفلسفة

مصرفية سليمة وواضحة وذات فعالية في تحفيز الأموال الطليقة في الاقتصاد وتوجيهها بشكل

ائتمانيات وفقا لحاجات الاقتصاد، ويتطلب وجود مصارف تجارية قادرة على ذلك بسبب قدرتها على

خدمة كل المدخرات وأصحاب الحاجة للأموال، رغم أن عملية الوساطة بين المدخرين والمقترضين

ليست السمة الوحيدة للمصارف التجارية.

المبحث الرابع: علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي:

المطلب الأول: علاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي

لقد أسس كل من R.MCKNINNON سنة 1973 في كتاب بعنوان " النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية " (E.SHAW 1973) في كتابه " التعمق المالي في التنمية الاقتصادية " لمنهج جديد عرف باسميهما وهو منهج التحرير المالي، حيث أوضح هذان الاقتصاديان أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها معظم الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية والتي جعلت من السيطرة على أنظمتها المالية أداة هامة من أدوات إستراتيجيتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لم تؤدي لا تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي .

وبالمقابل فقد دعي اقتصاديون مدرسة ستانفورد إلى التحرير المالي كأفضل سياسة لتحقيق التطور الاقتصادي في هذه البلدان، ويرتكز هذا المنهج الجديد خاصة على رفع معدلات الفائدة الاسمية إلى أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي وتوجه نحو المشاريع الجيدة مما يحقق للاقتصاد نموا كبيرا. ثم جاءت النماذج المتطورة لمدرسة ستانفورد لتؤكد هذا الطرح الذي توصل إليه ماكنينون وشاو، هو أن نظاما ماليا أكثر تحررا له أثر ايجابي على النمو، جاء الجيل الأول من اقتصاديي التحرير المالي من أمثال Kupur (1983/1976) و Galbis (1977) و Matheson (1980/1979) ليؤكد على أهمية البنوك والمؤسسات المالية في عملية التنمية من خلال دورها الأساسي في تعبئة الادخار، والتخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة ، سنحاول في هذا الجزء أن نقدم الأدبيات النظرية المتعلقة بإشكالية أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي كخطوة أولى ،وفي الخطوة الثانية بعض الدراسات التجريبية حول هذه العلاقة والنتائج التي تم التوصل إليها:

أولا: أعمال ShawMcKinnon في التحرير المالي.

تعتبر أعمال كلا من E.SHAW و R.MCKNINNON سنة 1973 الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، ونسير إلى أن المساهمة الرئيسية لنظرية R.MCKNINNON، تمكن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود لتتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هياكله المالية ، وتختلف نظامه المصرفي وعدم تطور الأدوات المالية وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى جهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري ، كذلك فإن

ماكينون يرى أن النقود باعتبارها وسلية دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية ، وبهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه " ماكينون ب " تكاملية النقود ورأس المال ."

وتكملة لما كتبهما كينون، حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي، فان **E.SHAW** يرى أن الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير

معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار¹

ويعتمد تحليل كلا من **MCKNINNON.R و ESHAW** على أن وجود معدلات فائدة حقيقية

منخفضة سالبة ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد.

علما بان ماكينون أضاف سنة 1989 ومؤكدا على الدور الايجابي للتحرير المالي حين قال: " إن التحرير التجاري والمالي يبقى اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة"² وسنطرق فيما يلي إلى أعمال كل من **MCKNINNON.R و ESHAW**.

1: أعمال McKinnon (1973):

إن تحليل McKinnon (1973) يعتبر امتدادا لنظرية Shaw و Gurley (1960) فيما يتعلق بالدور المحوري الذي تلعبه الوساطة المالية في تخصيص الموارد وتوجيه الادخار نحو الاستثمار³ ويبدأ McKinnon تحليله في إطار اقتصاد مجزأ (Fragmentée)⁴ الذي لا تعكس فيه الأسعار الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وفي هذا الوضع فإن كل الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل

1عاطف وليم اندراس، السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص85

2 Elsa Assiden « le développement financière entrestabilisation et libéralisation financère », université de paris IXdauphine, www.Dauphin.

3في الاقتصاد المجزأ هناك درجة كبيرة من الانفصال بين المؤسسات من جهة أخرى، حتى انهم يواجهون أسعارا فعلية مختلفة بالنسبة للأرض، رأس المال، والسلع، وليس لديهم إمكانية الوصول إلى نفس التكنولوجيا"

4النقود تعتبر كثرة ويمكن أن تحل محل الأصول الأخرى (ومن بينها رأس المال) التي يفضل الأعوان الاقتصاديون حيازتها سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.

الذاتي في تمويل استثماراتها، كذلك يفترض أن الاستثمار غير قابل للتجزئة، أي انه ممول كلياً تمويلًا ذاتيًا يتطلب تراكمًا مسبقًا (ادخار) وينقسم الادخار إلى:

- ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة.
- ادخار على شكل أرصدة نقدية (ودائع بنكية)، يفترض أنها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع، أي أنه كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع يزيد الحافز على الادخار، أي أن الأرصدة النقدية الحقيقية تعتبر قناة لتراكم رأس المال، أو ما أطلق عليه بتكاملية النقود ورأس المال في الدول النامية.

أ-دالة الطلب على النقود في الدول النامية وتكاملية النقود ورأس المال:

إن المساهمة الرئيسية لنظرية McKinnon تكمن في إعادة صياغة دالة طلب على النقود تتلاءم مع وضعية إقتصاد نامي.

- وقد وضع ماكينون فرضيته المتعلقة بتكاملية النقود ورأس المال في الدول النامية انطلاقًا من انتقاده لنظرية المحفظة التي تعتبر أن النقود ورأس المال أصول بديلة³، وهذا ما يفرض صياغة دالة الطلب على النقود التالية:

Y : الدخل الحقيقي الإجمالي.

r : العائد الحقيقي على رأس المال والأصول المالية الأخرى.

$d-P^*$: معدل الفائدة الحقيقي على الودائع ويساوي فرق بين معدل الفائدة الاسمي على الودائع

(d) ومعدل التضخم المتوقع (p^*).

$\partial H / \partial Y > 0$ ، كلما زاد الدخل يزيد الطلب على الأرصدة الحقيقية (الادخار).

$\partial H / \partial r > 0$ ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة الحقيقية ومعدل

العائد على رأس المال والأصول المالية (r)، أي عندما يرتفع العائد على رأس المال ينخفض الطلب على النقود (يقبل الميل للادخار) لأن الأفراد يفضلون في هذه الحالة استثمار أموالهم على شكل أسهم أو سندات عوض الاحتفاظ بها على شكل ودائع بنكية وهذا يدل على أن النقود ورأس المال تعتبر أصولًا بديلاً ولا وجود لتكاملية بينهما.

$\partial H / \partial (d - p^*) > 0$ ، عندما يرتفع العائد الحقيقي على حيازة النقد يزيد الطلب على الأرصدة الحقيقية (إيداعات بنكية).

وبالنظر لمفهوم الاقتصاد المجرأ والفرضيات المرتبطة به، فإن McKinnon لا يعتقد هذه النظرية (نظرية المحفظة) يمكن أن تنطبق على اقتصاد متخلف يتميز بضعف القطاع المالي وعد تنوع الأدوات والأصول المالية التي تتيح للمدخر الاختيار بين قنوات إدخار متعددة. - وتقوم دالة الطلب على النقود في الدول النامية والتي وضعها McKinnon على الفرضيات التالية¹:

1- التمويل الخارجي غير ممكن، كل الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي، وليس هناك حاجة للتفريق بين المدخرين (العائلات) والمستثمرين (المؤسسات)، أي أنه لا توجد وساطة مالية، وأن البنوك تتلقى الودائع وتعطي فائدة لأصحابها، دون أن تقوم بعملية الإقراض.

2- عدم قابلية الاستثمار للتجزئة باعتبار أن حجم المؤسسات صغيرة، ويعتبر المنتجون الصغار أهم محرك للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبالتالي فإنهم يعتمدون في تمويل استثماراتهم على مواردهم الذاتية فقط.

3- الدولة لا تساهم بطريقة مباشرة في تراكم رأس المال، و المداخل من الضرائب لا تستعمل إلا في تمويل الاستهلاك الجاري للدولة، أي أن البنوك لا تمنح قروضا للدولة ويقنصر دور الدولة على تحديد معدلات الفائدة على الودائع وكذلك التحكم في عرض النقود.

وانطلاقاً من هذه الفرضيات فإن الدالة الجديدة للطلب على الأرصدة الحقيقية تأخذ الصيغة التالية

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = H(Y, I/Y, d - P^*) \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

Y : الدخل الجاري.

I/Y : الاستثمار إلى الدخل.

$d - P^*$: العائد الحقيقي على النقود (معدل الفائدة الحقيقي على الودائع).

$\partial L / (I/Y) > 0$ ، الطلب على الأرصدة الحقيقية دالة متزايدة في الاستثمار والذي يدل على وجود تكاملية بين النقود ورأس المال، وهذا يعني أن تراكم الادخار يؤدي إلى تراكم رأس المال، وفي ظل افتراض عدم قابلية الاستثمار للتجزئة فإن النقود تصبح قناة إلزامية لتراكم رأس المال، ويصبح الطلب على الاستثمار دافع جديد في دالة الطلب على النقود.

ليكن \bar{r} العائد المتوسط على رأس المال.

يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$(M/P)^d = L(Y, \bar{r}, d-p^*) \dots \dots \dots (3)$$

$$\partial L / \partial (d - p^*) > 0 \quad , \quad > 0 \partial L / \partial \bar{r}, \quad \partial L / \partial Y > 0 \quad \text{مع}$$

إن أي ارتفاع في العائد المتوسط على رأس المال \bar{r} تؤدي إلى زيادة الطلب على الأرصدة الحقيقية، لأن إيداع على شكل أرصدة يجب أن يسبق القيام بأي مشروع استثماري، وأن المستثمرون يراكمون أرصدهم في شكل ودائع حتى تصل إلى الحد الأدنى المطلوب للاستثمار، وهذا ما يؤكد على تكاملية النقود ورأس المال.

ويتضح مما سبق ان العائد الحقيقي على النقود يلعب دورا هاما، حيث أنه كلما ارتفع هذا العائد

كلما زاد إقبال المستثمرين على زيادة أرصدهم الادخارية من أجل الاستثمار.

وقد اعتبر McKinnon أن النقود تمثل قناة لتراكم رأس المال، وبالنظر لهذه الوظيفة فإنها تلعب

دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية، وأنه لعلها ارتفع معدل الفائدة يزيد الادخار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بسرعة وبنسبة أكبر.

وقد عرف McKinnon الاستثمار بالمعادلة التالية¹ :

I/Y =

والاستثمار هو دالة متزايدة في كل من العائد الحقيقي على الودائع $(d-P^*)$ والعائد المتوسط على

رأس المال r .

ووفقا لهذا النموذج فإذا ما رغبت أي دولة نامية في زيادة تراكم الادخار اللازم لتمويل الاستثمار

الجاري في الاقتصاد فإنه ينبغي عليها أن تركز على تشجيع زيادة الطلب الحقيقي على النقود في شكل ودائع مصرفية وهذا يرفع معدل العائد على النقود.

ويظهر من هذا التحليل أن معدل الفائدة الحقيقي على الودائع يمثل الأداة الرئيسية في نموذج

ماكينون، ولأن في هذه الدول عادة ما تتدخل السلطات بتحديد أسقف لمعدلات الفائدة أقل من مستواها

التوازني في السوق، فإن ماكينون يرجع انخفاض مستويات الادخار إلى كبح القطاع المالي الذي يؤثر

سلبا على التطور المالي، وبالقابل فإنه يدعو إلى تطبيق سياسة التحرير المالي التي

1 Mourad Goumiri « l'offre de monnaie en Algérie .édition enag alger-1993, P36 ; 37

تضمن عائد حقيقي موجب للنقود وتزيد من فعالية الوساطة المالية في تعبئة الادخار وترفع من كفاءة وحجم الاستثمار مما ينعكس إيجاباً على التطور والنمو الاقتصادي.

2- التحرير المالي في ظل إقتصاد مفتوح:

في الجزء الأخير من كتابه "النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية" سنة 1973 درس McKinnon نتائج التحرير المالي في ظل إقتصاد مفتوح، وتوصل إلى نفس النتائج التي حصل عليها في المرحلة الأولى، وهي أن معدل الفائدة يلعب دوراً جوهرياً في عملية تراكم رأس المال، وأنه على السلطات ألا تتدخل في تحديده عند مستويات منخفضة وإنما ينبغي تحريره. وهذه السياسة سوف تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية مما قد يترتب عليه فارقاً موجباً بين معدلات الفائدة المحلية و معدلات الفائدة الخارجية، وفي حالة الإقتصاد مفتوح، ولا توجد قيود على تدفقات رؤوس الأموال، فإن هذا الفارق الإيجابي لصالح معدلات الفائدة المحلية سوف يؤدي إلى تدفق كبير للادخار الأجنبي إلى الداخل، فترتفع احتياطات الصرف، مما يؤدي إلى نمو الكتلة النقدية، وفي هذه الوضعية فإن سياسة التحرير المالي قد تكون مصدراً لتضخم متزايد يأتي ليقوض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة الاسمية.

وحسب McKinnon فإن حل هذه المشكلة يتمثل في ضرورة وجود تقارب بين معدلات الفائدة المحلية ومعدلات الفائدة الأجنبية بالشكل الذي لا يؤثر على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب، وفي هذه الحالة فقط فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لن تؤثر سلباً على النتائج الإيجابية المحققة من عملية تحرير القطاع المالي.

ويمكن تحقيق هذا التقارب بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية عن طريق التخفيض التدريجي لسعر الصرف، وباتباع هذه الطريقة فغن الأرباح التي يمكن أن يحققها المستثمر الذي يقترض من الخارج بمعدل فائدة ملائم (منخفض عن معدل الفائدة المحلي) سوف تعوض بالتكاليف المرتفعة المرتبطة بتخفيض العملة الوطنية والتي سوف يتحملها هذا المستثمر.

2: أعمال Shaw 1973 في سنة (1973) نشر Shaw كتاب بعنوان "التعمق المالي في التنمية

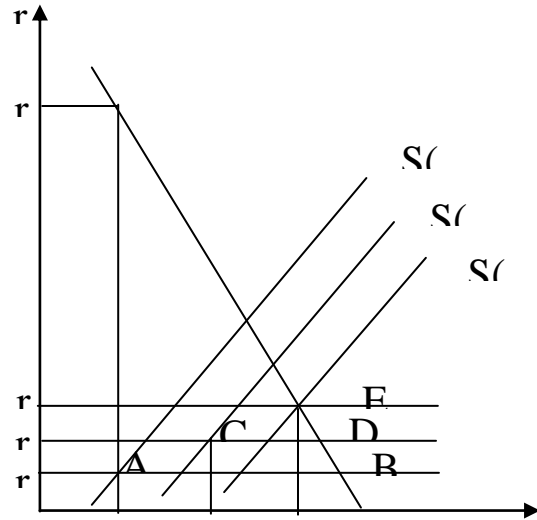
الاقتصادية" وقد اعتبرت مساهمته تكملة لما كتبه McKinnon (1973) حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ومن خلال هذا الكتاب أراد Shaw أن يبين أن التعمق المالي (التطور المالي) يعتبر شرط

ضروري لتحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي، وأن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادية يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض

والطلب على الموارد المالية، بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار، كما أن معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة الادخار وتسمح بالتخصيص الأحسن للموارد المالية، فيرتفع بذلك النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح تصور Shaw لتأثير معدلات الفائدة المرتفعة على الادخار، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الشكل التالي.

الشكل (08): أثر خفض معدل الفائدة الحقيقي على الادخار، الاستثمار والنمو.



Source : Baptiste venet « les approches théoriques
De la libéralisation financière », Paris, 2000, p-34.

يفترض Shaw أن المؤسسات المالية تتوسط بين المدخرين والمستثمرين، وترتبط مستويات الادخار بمعدلات النمو الاقتصادي.

وكما هو الشأن بالنسبة للكلاسيك¹ Shaw يعتبر أن الاستثمار (I) دالة متناقصة في معدل الفائدة الحقيقي r ، والادخار (S) دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي (g) ومعدل الفائدة الحقيقي (r).
معدلات النمو الاقتصادي مرتبة كما يلي: $g_1 > g_2 > g_3$ أي أن معدل النمو الاقتصادي g_3 أكبر من g_2 و g_1 أكبر من g_2

معدلات الفائدة r_2, r_1 محددة من طرف السلطات وهي أدنى من المستوى التوازني في السوق.

¹ Baptiste venet « libéralisation financière et développement économique une revue critique de la littérature », crefed-cerpem.university, paris IX dauphine, p4, www.duaphine.fr

معدل الفائدة الحقيقي التوازني في السوق هو r^* الذي يساوي عنده الادخار والاستثمار أي: $I^* = s^*$ معدل النمو الاقتصادي الابتدائي g_1 ، عند r_1 (معدل الفائدة الحقيقي على الودائع البنكية) المحدد من طرف الدولة، والذي يكون عنده مستوى الادخار مساويا لـ I_1 ، وما يلاحظ أنه عند هذا المستوى من r_1 فإن كل من معدلات الادخار والاستثمار منخفضة، أما إذا كانت البنوك تستطيع أن تحدد معدل الفائدة على القروض، فإنه سوف يكون عند r_3 (عند مستوى استثمار I_1)، فتحصل البنوك على هامش من الربح مساويا للفرق $(r_3 - r_1)$ ، وبما أن القطاع المالي مقيدا فإن هذا الهامش من الربح يمكن للبنوك أن تستعمله في المنافسة غير السعرية، أو تقديم خدمات مصرفية جديدة.

إن تحديد معدلات الفائدة الحقيقية (المدينة والدائنة) r_1 أدنى من مستواها التوازني في السوق يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار والاستثمار، ويجعل الادخار غير كافيا لتلبية كل طلبات الاستثمار وهذا ما يظهر في المنحنى حيث أن الجزء (AB) من الطلب على الاستثمار لم يحصل على التمويل اللازم نظرا لعدم كفاية الادخار.

إن رفع سقف الفائدة الاسمية من r_1 إلى r_2 يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة مستوى الاستثمار حجما ونوعا، لأنه حتى تقوم البنوك بتمويل استثمار ما، يجب أن تكون مردوديته أكبر من معدل الفائدة الحقيقي r_2 ، وبهذا يتمتع المستثمرون عن تبني المشروعات التي يقل فيها عائد رأس المال عن r_2 ، وهذا من شأنه أن يحسن من نوعية الاستثمار بخروج المشروعات الخاسرة ذات العائد المتدني على الاستثمار من السوق، وتبقى فيه المشروعات ذات نوعية الاستثمار المرتفعة، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى معدل أعلى g_2 الذي يرتبط به مستوى أفضل للادخار $S(g_2)$ وبالتالي يزداد حجم الاستثمار من I_1 إلى I_2 ($CD > AB$).

وباستمرار رفع سقف الفائدة إلى الأعلى، حتى يتم إلغائه تماما نصل إلى المستوى التوازني r^* الذي تتقاطع عنده دالة الادخار $s(g_3)$ مع منحنى الاستثمار I وهذا عند مستوى نمو اقتصادي مرتفع g_3 ، وعندئذ يصل حجم الاستثمار إلى I^* وبهذا تتم تلبية كل الطلبات على الاستثمار وهذا عند معدل فائدة توازني r^* ، وهو الوضع الأمثل الذي تتحقق عنده معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وترتفع عنده أحجام الادخار والاستثمار، وكذلك تتحسن نوعية هذا الأخير.

ويتضح من خلال تحليل Shaw أنه من الآثار المترتبة على سياسة الكبح المالي هو تخفيض الادخار، وتشجيع الاستهلاك، كما تؤدي سياسة توجيه الائتمان إلى التأثير السلبي على الاستثمارات المرتفعة المرادودية، وإلى تخفيض الإنتاج¹.

الفرع الثالث: توافق أعمال MCKINNON و SHAW حول أهمية التحرير المالي:

لقد توصل كل من Shaw و McKinnon إلى أن التحرير المالي، يرفع معدلات الفائدة الحقيقية يؤدي إلى زيادة الادخار، والذي يسمح بدوره برفع حجم الاستثمارات وإحداث تعمق مالي. كما أن كل من ماكينون وشاو، ركزا على الدور الإيجابي للوساطة المالية في التخصيص الأمثل للموارد المالية، في إطار سوق مالي كفاء، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين التحليلين، وتكمن في الاختلاف الواضح بين فرضيات شاو و ماكينون.

ف نجد أن ماكينون قام بتحليله في إطار اقتصاد مجزأ، مع افتراضه أن البنوك تقوم بجمع الودائع من المدخرين، ولا تمنح قروضا بنكية، وان الأفراد يعتمدون على التمويل الذاتي لتمويل استثماراتهم، إذن فالنقود "خارجية" أي لا وجود للوساطة المالية، وأن كل استثمار يتطلب تراكم مسبق، ونظرا لضعف الهياكل المالية في الدول النامية، فإن النقود باعتبارها وسيلة دفع تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية، وبهذا تصبح النقود قناة لتراكم رأس المال (تكاملية النقود ورأس المال)¹.

أما شاو، فإنه أدمج في تحليلاته وجود الوساطة المالية، التي تقوم بعملية الإقراض والاقتراض، إذن فالنقود "داخلية" ولا يمكن اعتبارها كثرة ولكن كدين على النظام المالي، كما أن شاو بالرغم من أنه يعترف بوجود التمويل الذاتي، إلا أنه لا يعتبره قاعدة عامة في الاقتصاد².

ورغم هذه الاختلافات بين أعمال شاو و ماكينون حول طبيعة النقود، اعتبر البعض ان وجهي النظر مكملتان لبعضهما، حيث أنه في إطار أي اقتصاد فإن هناك مشروعات تعتمد على التمويل الذاتي وهو ما ذهب إليه ماكينون، ومشروعات أخرى تمويل بالاقتراض المصرفي وهو ما افترضه شاو، كما أن هناك مشروعات تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الاقتراض معا، وهذا ما دعي Molwo

1 Sophie BRANA « la politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est », Harmattan 2001, p 54.

2 Baptiste venet « libéralisation financière et developement économique : une revue critique de la littérature », op-cité, p03

(1986)¹ إلى التأكيد على انه لا ينبغي أن ينظر للفرضيتين أنها غير متكاملتين، وهذا ما كرسته

الأعمال المكملة لمنهج التحرير المالي، وكذلك الأعمال التي انتقدته.

المطلب الثاني: علاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي

يمكن أن يعتبر مؤشر الوساطة المالية في حد ذاته كنموذج يتكون من مجموعة من المؤشرات

كل واحد على حده (نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نسبة الودائع إلى إجمالي الناتج

المحلي الحقيقي، نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نسبة الأصول والخصوم

بالجهاز المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) يتبين عموماً معنوية تأثير أي من هذه المتغيرات

على معدل النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي لازالت تعاني ضعف وقصور كبير في

هيكلها المالية ومؤسساتها المصرفية وعدم اعتمادها على مؤشر التكنولوجيا الحديثة وبقائها معتمدة

على مؤشرات تقليدية للحكم على كفاءة الجهاز المصرفي ودوره في تفعيل النمو الاقتصادي كما أن كل

نتائج الدراسات التي عنيت بدراسة أثرها أو العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي تشير إلى أن

القدرة التأثيرية لخدمات الوساطة المالية بالجهاز المصرفي سواء في الدول الناشئة أو النامية ضعيفة

بحيث لا يوجد² تأثير معنوي على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعني تباطؤاً على المستوي الكلي

للقطاع المالي. باستثناء الدول القوية الرائدة في العالم²

المطلب الثالث: علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي

عاجت دراسات عديدة نظرية وتطبيقية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تضمنت

هذه الدراسات بشكل عام ثلاث آراء لوجهات نظر متعارضة، فيما يؤكد البعض أهمية التطور المالي

في التنمية الاقتصادية، يتجه البعض الآخر إلى أن التطور المالي يتبع النمو الاقتصادي، ويرى رأي

آخر أن النمو يتحقق بمعزل عن أي مساهمة لنظام المالي، كما تتضمن هذه الآراء مجموعة من

الإشكاليات تطرح العلاقة بين السوق المالي البنوك والنمو التي تعارضت كذلك الآراء حول طبيعة

تأثير كل منها على التنمية من جهة وتأثير السوق المالي على البنوك والعكس.

قد يساعد تحديد عوامل النمو الاقتصادي وطرق تفاعل تلك العوامل واضعي السياسات الاقتصادية

على تفهم عملية النمو وبالتأثير على نتائجها، واستمر الاقتصاديون منذ زمن بعيد في اعتبار النظام

المالي (البنوك) كأحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية، ويدعم هذا الرأي ما طرحه Wallter

¹صفوت محي الدين، القطاع المالي بين الكبح والتحرير، مجلة الصناعة والمال، الكويت، عدد 11، سنة 1993، ص 23.

2 د- إبراهيم بن صالح عمر، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصرفي وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وإدارية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، سنة 2007، ص، 18-19

Bagehot في منتصف القرن 19 أن الوسطاء والأسواق المالية توجه النمو الاقتصادي عن طريق تجنيد رأس المال في إنشاء الأشغال الكبيرة ويتضح من هذا الرأي أن الادخار هو الرابط بين القطاع المالي والنمو، فإذا كانت هناك وحدة تستطيع تجنيد كتلة مهمة لرؤوس الأموال وتوجيهها نحو مشاريع تتطلب استثمارات ضخمة، يمكن أن ينتج عن هذا اقتصاديات الحجم، ولكن ما مصير هذه الأموال إذا لم تكن متبوعة بعمليات مراقبة لتوجيهها؟؟

أيضا هناك تسيير المخاطر لأن الخطر الكلي ينخفض إذا كانت الأصول موزعة على عدة وحدات مختلفة مما يشجع على الادخار، مما يدل أن الادخار ليس الرابط بين القطاع المالي والنمو، وإنما يتعلق الأمر بتوجيه الجيد للادخار لأحسن توظيف له.

ويكمن السبب النظري وراء ربط التطور المالي بالنمو في أن النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف حاسمة لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال ما يحققه من خفض تكاليف المعلومات وتعاملات المتابعة، كما يشجع نشاط الاستثمار، وتؤدي هذه الوظائف إلى رفع كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعجيل خطى التقدم التكنولوجي مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي¹.

كما تؤيد الأدلة التطبيقية الدور الفعال للأدوات النقدية ولتراكم رأس المال على النمو الاقتصادي، حيث أكدت أن البنوك والأسواق المالية تعزز النمو الاقتصادي، فالبلدان التي لديها أسواق مالية ذات سيولة، وبنوك متطورة حققت نموا أسرع من البلدان التي لديها أسواق مالية غير سائلة وبنوك غير متطورة، وتشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من التطور المالي تحقق نمو أسرع من غيرها 0,7 نقطة مئوية سنويا².

كما أثارت دراسات أخرى، العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والتطور المالي والنمو الاقتصادي³ التي خلصت إلى أنه حتى يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو، يتوقف ذلك على الظروف المحلية والقدرات الاستيعابية التي يعد التطور المالي أهمها، فيحقق الاستثمار الأجنبي المباشر النمو إذا ما تفاعلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مستوى معين من التطور المالي.

1 سوزان كرين وآخرون، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 02.

2 الزبيدي حمزة محمود، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، ط 1، عمان، الأردن، 2000، ص 194.

3 د. علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي،

أوراق صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 2003. ص 35

فيما نتجه أراء أخرى أن التطور المالي يتبع النمو الاقتصادي، قد ينمو القطاع المالي استشرافا لحدوث نمو حقيقي، أو تنمو الخدمات المالية مع نمو الدخل، ومن ثم زيادة الطلب على الخدمات المالية¹.

ونجد طرح آخر يرى أن القطاع المالي لا يبدي أي فائدة للنمو الاقتصادي، الذي يتأثر بعوامل أخرى مثل التطور التقني، ويذهب طرح آخر أن الأسواق المالية محددة بسبب الأزمات المالية، وليس بسبب أي ربط ضيق مع النمو الاقتصادي.

ويعكس الارتباط بين النمو الاقتصادي ومستوى التطور المالي على الأرجح علاقة سببية في اتجاهين، لن يدفع النمو فحسب بفعل زيادة توفر التمويل المتاح بفعل التطور المالي "الذي يقوده جانب العرض" بل من المرجح من ناحية، أن يكون تطور القطاع المالي "معتمدا على جانب الطلب" بفعل النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع الدخل والمدخرات.

أولا - النماذج المفسرة لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي:

1. النموذج الأول: هو عبارة عن النموذج الذي قدمه «Pagano 1993» بهدف شرح آلة

النمو الداخلي عن طريق رصد تأثير التطور المالي على النشاط الحقيقي وهو يتمثل فيما يلي: ²

$$Y = f(K, A) \dots \dots \dots 1$$

فقلد اعتبر "Pagano" في هذا النموذج عدد السكان ثابت و الإنتاج الإجمالي (Y) هو دالة

لمخزون رأس المال (K) وإنتاجية رأس المال (A)، ولأجل التبسيط افتراض أن هناك سلعة واحدة منتجة في الاقتصاد.

$$K = g(I, S) \dots \dots 2$$

مخزون رأس المال (المادي والبشري) هو دالة للتدفقات الاستثمارية (I) ومعدل الانخفاض في

قيمة رأس المال (S)

1سوزان كرين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 04

2د بنيرج موننيل " التمويل والرفاهية والنمو" صندوق النقد العربي 2004 أبو ظبي، ص 52-53

الادخار يمر عبر قناة واحدة من أجل تمويل الاستثمار والتي تتمثل في البنوك (S) كما أن تكاليف الوساطة المالية يرمز لها بالرمز (ϕ) وهي تقيس فعالية النظام المالي وبالتالي يمكن كتابة معادلة الاستثمار على الشكل التالي: $I = h(X)$ كما يمكن جمع العوامل المؤثرة على الاستثمار في عامل واحد (X) وتصبح معادلة الاستثمار على الشكل التالي:

وبالاعتماد على العلاقة التي تربط بين (I) و(K) من جهة وبين (y) و(x) من جهة أخرى يمكن الحصول على المعادلة التالية:

وبأخذ بالحسبان بأن هناك تسرب في الادخار نتيجة لتكاليف الوساطة المالية فإن معادلة الاستثمار تصبح على شكل:

$$I_t = \phi s Y_t$$

حيث S هي إنتاجية الحدية للادخار $I_t = \phi s Y_t$ وبالانطلاق من المعادلة (1) فإن معادلة النمو الاقتصادي في الفترة (t+1) يمكن الحصول عليه على الشكل التالي:

$$g_{t+1} = (Y_{t+1}/Y_t) - I = (K_{t+1}/K_t) - I \dots \dots 7$$

ومن المعادلة (6) و(5) نحصل على المعادلة التي تبين أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي:

وقد تم اشتقاقها من المعادلات التالية:

$$I_t = K_{t+1} - K_t + \delta K_t \rightarrow I_t/K_t = K_{t+1}/K_t - \delta$$

$$K_t = Y_t / AAI/Y = g + \delta \rightarrow g = A s \phi - \delta$$

فالمعادلة (8) تلخص أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، فإن سياسة التحرير المالي تسمح بتعزيز فعالية النظام المالي في تعبئة الموارد المالية مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

كما ان الوساطة المالية في ظل نظام مالي متطور تعمل على تحسين مستوى الادخار، وذلك عن طريق رفع إنتاجية رأس المال، مما يشجع المدخرين على زيادة ادخار تهم المالية الأمر الذي يؤدي إلى رفع حجم الموارد المالية في الاقتصاد، مما يسمح برفع وتيرة النمو الاقتصادي.

2. النموذج الثاني: هو كذلك النموذج يشرح تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، وذلك

من خلال استخدام نوعين من رأس المال K_1 و K_2 وتحت شروط غلة الحجم الثابتة.

دالة الإنتاج الكلي تكتب على الشكل التالي:

$$(1) \quad Y = F(K_1, k_2)$$

(K_1) و (K_2) تمثل إجمالي رأس المال المتاح في الاقتصاد.

$$(2) \quad K_1 + K_2 = K$$

(K) غير ثابت تتغير وفق حجم الاستثمار المنفذ خلال كل فترة زمنية :

$$(3) \quad Ak = I$$

وبدوره الاستثمار يساوي الادخار "الفعلي" أي جزء الادخار الكلي الذي لم تمتصه عملية

الوساطة المالية على شكل تكاليف لها، ويمثل الادخار الكلي نسبة من الإنتاج الكلي:

$$(4) \quad I = \emptyset sY$$

$(1-\emptyset)$ يمثل الرمز كلفة الوساطة المالية لكل وحدة من الادخار، وذلك في صورة هوامش بين

معدلات الفائدة الدائنة والمدنية وبمعنى أخرى ترمز $(1-\emptyset)$ إلى الموارد المستهلكة في عملية إنتاج الخدمات المالية.

ولكي نبين ما يستدل به هذا النموذج بشأن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي نفترض

$2 = K_1/K^2$ وعندئذ يمكن أن نكتب المعادلة (1) على الشكل التالي:

$$(5) \quad AY/Y = A(2)\emptyset s$$

يدلنا هذا النموذج أن النمو الاقتصادي يعتمد: على إنتاجية مخزون رأس المال (A) وعلى كفاءة

الوساطة المالية (\emptyset) وعلى معدل الادخار (s) وهذه الشروط لا تتوفر إلا في ظل نظام مالي متطور.¹

1d بتيرج مونتييل، التمويل والرفاهية والنمو، المرجع السابق، ص 57

ثانياً: الأعمال والدراسات التجريبية التي عالجت أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي: هناك العديد من الأبحاث الاقتصادية التي اهتمت بدراسة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي وفيما يلي سوف نعرض بعضها:¹

أعمال 1873WalterBagehot:

هو أول من قام بربط التمويل بالنمو الاقتصادي مع إشارته إلى أهمية التطور المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث طرح هذه الأفكار في كتابه بعنوان: وصف سوق المال والذي صدر سنة 1873.

أعمال 1912Schumpeter:

ومن أوائل الكتاب الذين تعرضوا لهذا الموضوع هو الاقتصادي Joseph Schumpeter والذي اعتبر في تحليلاته أن النظام المالي وخاصة النظام البنكي جوهر عملية التنمية الاقتصادية، كما اعتبر أن البنك هو الشريك المفضل للمؤسسة وهو يمدّها بالتمويل اللازم لمختلف أنشطتها الإنتاجية والإبداعية، وأن النظام المالي البنكي يمثل قوة دفع للنمو الاقتصادي²، يرى جوزيف شومبيتر³ Joseph Schumpeter أن الوساطة تدفع النمو ولكن بشروط، أن يكون:

- ادخار عام ليس بالضرورة بنسب كبيرة.
- تحديد الحاجات الخاصة بالمؤسسات.
- توجه الادخار لهذه المؤسسات.
- المراقبة لعمليات استغلال هذه الأموال.

أعمال 1973- 1969 John Hicks:

يرى ان النظام المالي البريطاني دور رئيسي في التوسع الصناعي الذي عرفته بريطانيا وذلك بفضل قيامه بوظيفة تعبئة الموارد المالية على أكمل وجه.

1Belkacem Lotfi, Drinem imed, Ayouni saif « developpement financier et croissance économique dans les PDE .2000- P4

2عيد بن عبد الله الجهني الكشي، تطور النظم المصرفية وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي "

الامارات العربية المتحدة افاق اقتصادية عدد 86 2001 ص 67

3Ross levine, le secteur financier est –il facteur de croissance, Séminaire de l'institut du FMI, Bulletin du FMI, N° 11, Juin 2002, P 189.

أعمال 1973 McKinnon – Shaw:

أكد هذا الاقتصاديان على الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، كما أكد أن سبب التطور المالي يعود إلى سياسة التحرير المالي

أعمال 1993 King & Levine:

لقد قام كل هذان الباحثان في بداية التسعينيات بالعديد من الدراسات التي حاولت شرح الكيفية التي يؤثر بها التطور المالي على النمو الاقتصادي، وقد توصلا من خلال أبحاثهما إلى أن التطور المالي يلعب دور رئيسي في عملية تحفيز النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

دراسة 1969 Goldsmit:

تعتبر أول دراسة تناولت العلاقة القائمة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث شملت عينة مكونة من 35 دولة صناعية، خلال الفترة الممتدة ما بين 1860 إلى 1963، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك توازي بين النمو الاقتصادي والتطور المالي.¹

دراسة 1996 Ross Levine:

حاول هذا الاقتصادي اختبار العلاقة بين تطور السوق المالي والنظام المصرفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1976 إلى 1993، وقد اجري هذا الاختبار على عينة تتكون من 39 دولة تم تقسيمها إلى 4 مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى: تضم دول ذات أسواق مالية متوسطة السيولة ونظام مصرفي متوسط التطور
المجموعة الثانية: تضم دول ذات أسواق مالية تتصف بسيولة مع نظام مصرفي أقل من المتوسط

المجموعة الثالثة: تضم دول ذات أسواق مالية ذات مستوى تطور أقل من المتوسط مع نظام مصرفي متطور.

المجموعة الرابعة: تضم دول ذات أسواق مالية تتصف بعسر مالي ونظام مصرفي متطور.

1François shesnaï « mondialisation financier genese cout et enjeux » syros paris 1997 p 101

وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن البلدان التي تملك أسواق مالية ذات سيولة عالية وأجهزة مصرفية متطورة حققت نمو اقتصاديا أكبر من البلدان التي بها أسواق مالية غير سائلة ونظامها المصرفي غير متطور.

دراسة **Levine Zervos 1998** حاولت هذه الدراسة اختبار دور السوق المالي والجهاز

المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على العديد من المؤشرات المالية المتعلقة بالجهاز المصرفي والسوق المالي وذلك من خلال دراسة عينة من الدول تتكون من 41 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1976 إلى 1993، والمؤشرات المستعملة هي كالآتي:

1. درجة نمو سوق الأوراق المالية المعبر عنه بالمؤشر المركب لتنمية سوق الأوراق المالية والذي يضم معلومات عن كل من:
 - ❖ حجم السوق المعبر عنه بمتوسط نسبة رأس المال.
 - ❖ درجة سيولة السوق معبر عنها بنسبة التداول ومعدل الدوران.
 - ❖ درجة الاندماج الدولي والمعبر عنها بقيمة الخطأ في تسعير الخطر وفقا لنموذج الراجحة.
 2. الرصيد المبدئي لكل من رأس المال المادي واس المال البشري والمعبر عنه بدلالة متوسط الناتج المحلي الحقيقي في بداية فترة الدراسة ومستوى التعليم المعبر عنه بمعدل التسجيل في المدارس الثانوية.
 3. درجة الاستقرار السياسي المعبر عنها بعدد الثورات والانقلابات السياسية.
 4. متغير يعبر عن السياسات الاقتصادية الكلية ويتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.
 5. علاوة سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء لتبين أثر الأسعار العالمية على النمو الاقتصادي.
 6. مستوى العمق المالي ومعبر عنه بنسبة M2 إلى الناتج المحلي الخام. PIB.
- وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى في هذه الدراسة، حيث اتضح له ان هناك علاقة ارتباط طردية بين تنمية الاسواق المالية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

دراسة Beck و Loayza 2000:

قام هؤلاء الاقتصاديون بدراسة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد وذلك في 74 دولة لفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 1995 مستعملين طرق قياسية، فكانت نتيجة هذه الدراسة ان هناك أثر ايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي

دراسة: **beck:levine** توصل هذان الاقتصاديان إلى أن هناك أثر ايجابي لتطور المالي على النمو الاقتصادي، وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة بعد القيام بتجربة شملت 40 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1976 إلى 1998 وباستعمال طرق إحصائية ويمكن القول إن وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة المشاريع الإنتاجية، من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة.

الخلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض النمو الاقتصادي ونظرا لتشابه المفاهيم بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حاولنا في المبحث الأول أن نفرق بين المفهومين حيث قدمنا تعريفا هاما للنمو مفاده أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما التنمية فيقصد بها أسلوب التوصل للنمو الاقتصادي ولا يؤدي بالضرورة للنمو كما تعرضنا في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى محددات النمو الاقتصادي، أما في المباحث الموالية فقد تناولنا دور التطور المالي في النمو الاقتصادي، وعلاقة التي تجمع بينهما.

